إسهامات الجمعيات الاهلية فى مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة فى ظل جائحة كورونا

Contributions of NGOs in facing the problems of irregular employment in the light of Corona virus.

دكتور / أحمد مصطفى محمد طه

أستاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى تحديد المشكلات التي يعاني منها العمالة غير المنتظمة، تحديد البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية للعمالة غير المنتظمة، تحديد مستوي إسهامات الجمعيات الأهلية في التعامل مع مشكلات العمالة غير المنتظمة ومواجهتها، تحديد الصعوبات التي تواجه إسهامات الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة، وتوصلت الدراسة إلى وضع رؤية مستقبلية لتفعيل إسهامات الجمعيات الأهلية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة ويتمثل المجال المكانى للدراسة الحالية فى ١٢ جمعية أهلية بمحافظة الجيزة وتم تطبيق الدراسة على جميع العاملين بالجمعيات الأهلية مجتمع البحث والجهاز الإداري بها وعددهم ٥٨ مفردة ويتحدد المجال الزمنى لهذه الدراسة فى الفترة من ٢٠٢٠/١١/٩ إلى ٢٠٢١/٢/٩.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات الأهلية- العمالة غير المنتظمة- كورونا

Abstract

The study aimed at identifying the problems faced by irregular employment, Determine the programs offered by NGOs for non-regular workers, determining the level of the contributions of NGOs in dealing with and facing problems of irregular employment, identifying the difficulties facing the contributions of NGOs in facing the problems of irregular employment, The study found a future vision to activate the contributions of NGOs to face the problems of irregular employment The spatial area of the current study is represented in 12 NGOs in Giza Governorate. The study was applied to all workers in civil societies, the research community and the apparatus. The administrative staff in it, and they number 58 individuals, and the time domain for this study is determined from 9/11/2020 to 9/2/2021

Keywords :NGOs - informal employment - Corona

أولاً: مدخل وتحديد مشكلة الدراسة:

يسعي عالم اليوم بكل عناصره ومكوناته الرئيسية متمثلة فى الدول والحكومات والشعوب ومنظماتهم المختلفة الحكومية وغير الحكومية إلي تحقيق التنمية التي تستهدف الإنسان في جوانب حياته الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وغيرها من الجوانب الأساسية الأخري لبني البشر أينما وجدوا وفي مختلف الظروف المعيشية (AbdelHadi,2006, p.3)

حيث تعتبر قضية التنمية من القضايا الرئيسة للمجتمعات النامية، ولذلك تسعى هذه المجتمعات إلى استثارة مواردها المختلفة لتحقيق مستوى أفضل للإنسان، حيث أن الإنسان هو أداتها الفعالة فى نجاح وفشل المشروعات الخاصة بها وكذا برامجها مع اعتبار أن التنمية محور أساسى فى تحقيق التقدم (عبدالعال وأخرون، ١٩٩٦، ص. ١٥٦)، ومما لا شك فيه "أن موضوع التنمية أصبح يمثل مكان الصدارة والاهتمام فى العلوم الاجتماعية، وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمجتمعات النامية التى أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث، (فهمي، ٢٠٠١، ص٩٣).

حيث تتسارع الدول لتحقيق معدلات ومستويات أرقى للتنمية وتحسين نوعية الحياة والارتقاء بالإنسان فى المجتمع (السروجي& حسن، ٢٠٠٣، ص١)، ويعتبر المجتمع المصرى أحد المجتمعات التي تمثل لها التنمية أهمية كبيرة وذلك لما يتسم به من صفات الدول النامية، حيث أصبح يعانى من الفقر والجهل وانخفاض المستوى الصحى وما يتبعهم من

مشاكل كالبطالة والعمالة غير المنتظمة، والسرقة وقضايا العنف، وغيرها من المشاكل التى تهدد سلامة المجتمع المصرى وأمنه القومى.

وتعتبر مشكلة العمالة غير المنتظمة من المشكلات الاجتماعية التي تهدد أمن واستقرار المجتمع والتي تعانى منها المجتمعات النامية والمتقدمة في الوقت الحالي (أبو المعاطي، ٢٠٠٧، ص١٦٨). وفي ضوء المتغيرات التي مر بها العالم، منذ ظهور فيروس كورونا "كوفيد ١٩" وانتشاره بين جميع الدول، بدا أن تداعياته الاقتصادية والاجتماعية ستكونُ كبيرةً ومؤثرةً على المستويين العالمي والوطني، حيث ما فرضه تفشي الوباء من اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الاحترازية تمثلت في "العزل والحجر الصحي والتباعد الاجتماعي والمنع من السفر والإغلاق التام لجميع مؤسسات الدولة: "المدارس والجامعات والشركات والمصانع وأماكن الترفيه وشركات السياحة، فانعكس ذلك سلبا على إقتصادات جميع دول العالم، وأدخل النظام العالمي في حالة من الركود، نتج عنها تأثير على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، طالت مصر، كما طالت جميع دول العالم، حيث من المؤكد أن أي أزمة يمر بها العالم مجتمعًا تترك آثارها على الجميع رغم تفاوت هذه الآثار بين دولة وأخرى، طبقًا لأوضاعها الاقتصادية والسياسية. (منشورات وزارة القوي العاملة، ٢٠٢٠).

وفي إطار هذا الوضع اتخذت الحكومة المصرية حزمة من القرارات والتدابير لمواجهة الأزمة على المستويين الاقتصادى والصحى، وهو ما أدى إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية أثرت على المجتمع، ومن أكثر المتضررين العمال المصريين وخاصة العاملين بالقطاع الخاص والقطاع غير المنظم الذي أدى بدوره إلى تدهور أوضاعهم وفقدان مورد أرزاقهم الرئيسي لسد الاحتياجات الأساسية لأسرهم، جاء ذلك في سياق ما اتخذه رجال الأعمال من قرارات وإجراءات تعسفية أودت بهم وعصفت بوظائفهم فصل أو تسريح جماعي للعمال ببعض الشركات، الامتناع عن صرف المرتبات أو تخفيضها. (مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، ٢٠٢٠).

وفي السياق نفسه كشفت الأزمة أوضاع العمال بالقطاع غير الرسمي الذي يأتي حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بنحو ٥.٦ مليون عامل في مصر يعمل منهم نحو ٢٧٧ ألف عامل يومية، و٢٣٣ ألف عامل موسمي في داخل المنشآت الحكومية، يضاف إلى تلك الأعداد ٦٠٩ آلاف عامل موسمي، و٣.٧ مليون عامل متقطع في القطاع الخاص، واجهوا جميعًا تحديات صعبة، ترتبت على ذلك ما صدر من قرارات إغلاق محلات الترفيه والسياحة والأسواق أمام الباعة الجائلين، فضلًا عن المشكلة الأبدية الخاصة "بعاملات المنازل" التي تصاعدت مع بداية الجائحة حيث استغنت معظم الأسر المصرية عن أعمالهن خوفًا من انتقال العدوى، ذلك بالطبع دون مقابل مادي مؤكدًا للمرة المليون، هشاشة أوضاعهن القانونية والاجتماعية. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، ص٥٢٥).

فقد كشفت أزمة فيروس كورونا الظروف المعيشية المتدهورة للقطاع غير الرسمى بكامله بدءا من الفقر والبطالة والاعتماد على المساعدات الفردية، وصولا إلى التكلفة الباهظة للحصول على الخدمات الصحية وانعدام الحماية القانونية وهذا ما أكدت عليه دراسة إحسان (٢٠٢٠) والتي أكدت إلي تدهور أوضاع العمالة غير المنتظمة مما يستدعي تمكينهم إجتماعيا وإقتصاديا، وحيث أن أنظمة الضمانين الصحي والاجتماعي تغطي بخدماتها الفئات العاملة بالقطاع الرسمي دون سواها متغاضية عن حماية هذا القطاع، ليس فقط وقت الأزمات والأوبئه لكن بشكل عام حتى ما قبل الأزمة الحالية، فما كانت أزمة فيروس كورونا إلا كاشفة فقط عن تدهور أوضاعهم وانعدام أبسط أشكال الحماية الخاصة بهم،(تقرير دار الخدمات النقابية والعمالية، ٢٠٢٠، ص٦)، في الوقت ذاته صدر قرار وزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠

ضمن عدد من القرارات التي أعلنت عنها الدولة لتشكيل لجنة تختص بتجميع بيانات العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية، التي خلفها فيروس كورونا المستجد، لكنه آثار حالة من الاضطراب. (قرار مجلس الوزراء،٢٠٢٠)

وهذا ما أكدت عليه دراسة أعدها المعهد القومى للتخطيط (٢٠٢٠)، والتي أكدت علي تأثير أزمة فيروس "كورونا" على الاقتصاد المصري، والقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أشارت إلي أن أن ٨٢٤ ألف مصري معرضون لفقد وظائفهم منذ بداية أزمة جائحة كورونا حتى نهاية العام المالي الحالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، متوقعة زيادة معدلات البطالة في مصر حال استمرار الأزمة حتى نهاية ٢٠٢٠، كما توقعت الدراسة زيادة عدد من سيفقدون وظائفهم إلى ١.٢ مليون شخص حال استمرار الأزمة لنهاية ٢٠٢٠، نظراً لعدة أسباب أهمها زيادة أعداد المتعطلين وزيادة البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، وتراجع مستويات الدخل.

ونظراً لخطورة هذه المشكلة فإن حلها يتطلب تنمية شاملة فى كل المجالات وليس فى مجال واحد فقط، فإذا كانت التنمية قضية هذا العصر فإن تنمية المجتمع من أهم قضايا الدول النامية ومن بينها مصر باعتبارها عمليات جماعية تفاعلية يشترك في حدوثها فريق عمل من التخصصات المختلفة، كما تتطلب تنمية المجتمع تجميع المهارات والاختصاصات والقدرات المختلفة للعمل فى مشروعاتها باعتبار البشر هم هدف تنمية المجتمع وفى الوقت نفسه أداتها (محمود&ناجي، ٢٠٠٧، ص١٠)

وبذلك تحتل تلك المشكلة بكافة صورها الاقتصادية والاجتماعية مكانة بارزة فى الفكر الاجتماعى المعاصر، فهى متعددة الجوانب ومتشعبة الأبعاد، والإحاطة بكل العوامل الاجتماعية التى لها صلة بها، ورغم أن عملية التنمية شعبية يقوم بها سكان المجتمع المحلى بالتعاون مع متخصصين إلا أنها لابد وأن تمارس من خلال أجهزة تتضمن سير العملية حتى تنتهى بتحقيق الأهداف الموضوعة لها (عبدالعال وأخرون، ١٩٩٦، ص١٠٩) ، وقد تكون هذه المنظمات سواء كانت حكومية أو غير حكومية، أى تقوم مؤسسات الدولة بالتنمية أو تقوم مؤسسات أهلية بها. (لطفي، ٢٠١٠، ص٢٥٥).

وفى جمهورية مصر العربية انتشرت الجمعيات الأهلية بصورة واسعة فى جميع أنحاء الجمهورية حيث بلغ عددها حسب آخر إحصاء فى(٢٠٢٠) ٦٢٠٠٠جمعية.(وزارة التضامن الإجتماعي، ٢٠٢٠).

وقد اهتم باحثون عديدون بالأدوار الهامة للمنظمات الأهلية فى عمليات التنمية (ثابت، ٢٠٠٦،ص ٧٧)، حيث أن تخلى الدولة عن التقديم المباشر للخدمات قد أدى إلى تشجيع الجمعيات الأهلية على تقديم بعض الخدمات الأساسية (لطفي، ٢٠١٠، ص٢٥٥)، وهذا ما أكدت عليه دراسة ستريمر Streetumar (2010) من وتتفق مع هذا إحدى الدراسات التى توصلت إلى وجود تعاون بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى فى تحقيق التنمية والتعامل مع المشكلات، وأيضا دراسة هيرمس Hermoso (2012) على أن منظمات المجتمع المدنى يمكن أن توجه نظر الدولة إلى الفئات الأكثر إلحاحاً واحتياجاً للخدمات وإلى طبيعة مشكلات هذه الفئات بحيث يتم وضع هذه الفئات فى الاعتبار عند وضع خطط الدولة للتنمية.

ولما كانت الجمعيات الأهلية هى أقرب المؤسسات إلى حياة الناس وأكثر إحساساً بمشكلاتهم وحاجاتهم ونظراً لأن مشاكل الناس تتنوع بتنوع البيئات التي يعيشون فيها وتتباين بتباين التكوينات المجتمعية الموجودة فيها وتتغير بتغير المجتمع، لذلك أصبح نشاط هذه الجمعيات متنوعاً ومتغيراً لمواجهة هذه المشاكل بالأسلوب الذى يتفق وطابع كل منها ولم يقتصر جهود هذه الجمعيات والمؤسسات على مواجهة ما يتعرض له المجتمع من مشاكل بل

والأكثر من ذلك أهمية هو اتجاه هذه الجمعيات نحو تنمية المجتمعات (الرشيدي، ١٩٩٥، ص١٠٢)، فالجمعيات الأهلية تكفل تحقيق الأهداف التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها، فهى تتوجه بخدماتها إلى المجتمع ككل بهدف تنميته اقتصادياً واجتماعياً وثقافيا (سليمان،١٩٩٥، ص٢)، ولأن المنظمات أصبحت أداة أساسية من الأدوات التى تستخدمها المجتمعات لتحقيق أهدافها فهى التى تمكن المجتمع من تحقيق المستوى المرغوب فى الحياة بصفة عامة وتحقيق الأهداف التنموية بصفة خاصة(Martinez,2006, p.163)، وهذا ما اكدت عليه دراسة سلامة (٢٠٠٩)، حيث أشارت إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الخدمات التى تقدمها منظمات المجتمع المدنى والمتمثلة فى الجميعات الأهلية وتحقيق التنمية داخل المجتمع، وأيضا أوضحت دراسة يورسيل Ursule (2007) الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية تجاه الفئات المهمشة فى المجتمعات، وذلك من خلال وضع برامج تنموية فى المجتمع.

هذا ويمكن أن تقوم الجمعيات الأهلية بالعديد من الأدوار التي يمكن أن تسهم في تقديم مساعدات فنية لعمال القطاع غير الرسمى لتسجيل بياناتهم عبر الموقع الرسمي لوزارة القوى العاملة، ومتابعة الوضع الدولي وما يعلن عنه من تدابير وإجراءات احترازية لحماية العمال من تداعيات الأزمة اقتصاديًّا واجتماعيًّا لرصدها وتحليل أوضاع العمال المصريين في إطار معايير العمل الدوليَّة وقانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، وتقديم الدعم القانونى للعمال المتضررين، ورصد لأعداد الإصابة ونسب الوفيات بين العمال والأطقم الطبية، وإصدار دراسات وتقارير من منظمات وأفراد تتناول تحليل الأزمة وما ترتب عليها من آثار ساعدت على تسليط الضوء علي مدى تدهور أوضاع العمال الاقتصادية والاجتماعية.

وكما هو معروف أن مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة تعمل مع المنظمات الحكوميه ، ولها دور فعال مع الجمعيات الأهليه والتى أصبحت الأخيرة لها دور هام فى مجتمعنا ولها صفة الانتشار بين كافة فئات المجتمع كما أنها احتلت مكانة بارزة فى كتابات وبحوث طريقة تنظيم المجتمع. (عبداللطيف، ٢٠١١، ص١٢٠)، حيث تهدف طريقة تنظيم المجتمع إلى إشباع احتياجات أفراد المجتمع، والتى تظهر نتيجة للتغيرات المعاصرة التى طرأت على المجتمع وتحقيق هذا الهدف يكون عن طريق التعاون بين مؤسسات المجتمع والجهود التطوعية لأفراده، ويمكن النظر لطريقة تنظيم المجتمع بإعتبارها طريقة أساسية للمساعدة في تطوير خدمات منظمات الرعاية الاجتماعية وغيرها باستخدام العديد من المداخل والممارسات المهنية من خلال إتاحة الفرص الكافية للتطبيق العملى لهذه المداخل والاستفادة من الخبرات العملية على المستوى المحلى لتنمية المجتمع وتحديثه، (Josefh, 2012, p.152)

وتعتبر طريقة تنظيم المجتمع إحدي الطرق الرئيسية للخدمة الاجتماعية حيث تسعي إلي تحقيق العدالة الاجتماعية وتهتم بالفئات الضعيفة ومساعدتها لحصولها علي حقوقها إزاء الفئات ذات القوه والنفوذ وبذلك اصبح علي ممارس تنظيم المجتمع أن يتحمل مسئولية الدفاع عن حقوق واحتياجات تلك الفئات(Carter,2019, p.170)، حيث يمكن تحديد دور الأخصائي الاجتماعي الممارس لتنظيم المجتمع في المؤسسات الاهلية التي تهتم بالعمالة غير المنتظمة فيما يلي: (غباري، ٢٠٢٠، ص٢٢٣)، وهذا ما اكدت عليه دراسة رحيم (٢٠١٩) والتي أشارت إلي أن طريقة تنظيم المجتمع يمكن أن تساهم في دراسة إحتياجات العمالة غير المنتظمة ومشكلاتهم، والمشاركة في تنسيق جهود المؤسسات العاملة مع العمالة غير المنتظمة في المجتمع، وكذلك المساهمة في تنظيم الندوات والمؤتمرات التي تعالج مشكلات العمالة غير المنتظمة، المساهمة في العمل علي تحسين مستوي الخدمات التي تقدمها المؤسسة لتلك العمالة.

- **المنطلقات النظرية للبحث:** يمكن أن ينطلق هذا البحث من نظرية الأزمة وذلك علي إعتبار أن العمالة غير المنتظمة تعاني من مشكلات وأزمات وتحتاج إلي طريقة مهنية للتعامل معها.

حيث تم صياغة هذه النظرية لتناسب أوقات المحن والشدائد المفاجئة وغير المفاجئة، لذلك تعد إطار عام من الإجراءات المهنية للتعامل مع المواقف المتأزمة، حيث أنها ليست نظرية مستقلة لها فلسفتها ومفاهيمها الثابتة، وظهرت نظرية الأزمة فى القرن العشرين وتتعامل مع حالات الاضطراب وعدم التوازن لبعض فئات المجتمع التي تتسم بالعجز عن التكيف مع مواقف معينة باستخدام الأساليب المعتادة، ويمكن للباحث أن يستفيد من تلك النظرية فيما يلي: ١. كيفية التعامل مع الأزمات والمشكلات التي يعاني منها فئة العمالة غير المنتظمة وكيف يمكن للأخصائيين الإجتماعيين أن يقوموا بدورهم في التدخل المهني المبكر من خلال البرامج الوقائية، ٢. يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المدني في وضع برامج التدخل المهني في إطار البرامنج الوقائية التي تم تطبيقها من خلال الأخصائيين الإجتماعيين، ٣. كذلك يمكن أن تسهم في تحديد المشكلات والأزمات التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة وكيفية التعامل معها، ٤. تحديد الأدوار التى تقوم بها الجمعيات الأهلية وكذلك الأخصائيين الإجتماعيين لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية، ٥. استخلاص تساؤلات يمكن إختبارها داخل الميدان من خلال التركيز علي العمالة غير المنتظمة، ٦. محاولة زيادة قدرات وكفاءة العمالة غير المنتظمة على مواجهة مشكلاته مستقبلاً واتخاذ إجراءات وإنجاز الأعمال لحل المشكلات الموجودة حالياً.

ويرى الباحث أن المجتمع المصرى يعانى من العديد من المشكلات والقضايا ولكن القضية المطروحة الآن على الساحة هى قضية العمالة غير المنتظمة، نظرا لما يمر به العالم أجمع من جائحة كورونا وتأثيرها علي جميع فئات المجتمع وخاصة العمالة غير المنتظمة، وبالتالي عجزت تلك الفئة عن تلبية إحتياجاتها ولكنها عجزت، ولديها العديد من الاحتياجات الاساسية لافراد اسرتها لهذا فالعمالة غير المنتظمة أصبحت من القضايا شديدة التعقيد، وتعتبر الجمعيات الأهلية من أهم المؤسسات التي يمكن أن تساهم في حل مشكلات العمالة غير المنتظمة نظرا لإرتباط جميع مشكلات تلك الفئة بالمشكلات الإقتصادية والإجتماعية، ويمكن للباحث صياغة مشكلة دراسته فى التساؤل التالي: ما مدى اسهامات الجمعيات الأهلية فى مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة في ظل تداعيات فيروس كورونا؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

١. أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية في علاج مشكلات الفئات الضعيفة والمهمشة وذلك للحصول على أكبر دعم مجتمعى لتلك الفئات. ٢. إنتشار ظاهرة العمالة غير المنتظمة إنتشاراً واسعاً وخاصة في ظل ما يشهده حاليا العالم من جائحة كورونا. ٣. الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية ومواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة وإحداث التغيير المنشود لهم. ٤. اهتمام الدولة بتوفير حياة كريمة بالفئات المستضعفة ومنهم العمالة غير المنتظمة كي تشملهم بالرعاية والحماية. ٥. الدور الذي يمكن أن تلعبه طريقة تنظيم المجتمع كإحدي طرق الخدمة الاجتماعية في معالجة القضايا الهامة والتي منها قضية العمالة غير المنتظمة والتي لها تأثير علي المجتمع.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١. تحديد المشكلات التي يعاني منها العمالة غير المنتظمة. ٢. تحديد البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية للعمالة غير المنتظمة. ٣. تحديد مستوي إسهامات الجمعيات الأهلية في التعامل مع مشكلات العمالة غير المنتظمة ومواجهتها. ٤. تحديد الصعوبات التي تواجه إسهامات الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة. ٥. التوصل لرؤية مستقبلية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة في ظل تداعيات جائحة كورونا.

رابعاً: فروض الدراسة:

الفرض الأول: من المتوقع أن تتنوع المشكلات التى يعانى منها العمالة غير المنتظمة.

الفرض الثانى: من المتوقع أن تتعدد البرامج التى تقدمها الجمعيات الأهلية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.

الفرض الثالث: من المتوقع أن يكون مستوي إسهام الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة متوسط ، ويمكن إختبار ذلك الفرض من خلال المؤشرات التالية:

- إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للبرامج التعليمية.
- إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للبرامج الإقتصادية.
- إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للبرامج الصحية.
- إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للبرامج الإجتماعية.

الفرض الرابع: من المتوقع أن يكون مستوي إسهام الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة متوسط.

- إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني للبرامج التعليمية.
- إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني للبرامج الإقتصادية.
- إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني للبرامج الصحية.
- إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني للبرامج الإجتماعية.

الفرض الخامس: من المتوقع أن يكون مستوي الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني والمادي للعمالة غير المنتظمة مرتفع.

خامسا: الإطار النظري للدراسة.

أ: مفاهيم الدراسة: يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية Technical terms أمراً ضرورياً فى البحث العلمى فمن واجب الباحث أن يعمل عند صياغته للمشكلة على تحديد المفاهيم التى يستخدمها وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح كلما سهل على القراء الذين يتابعون البحث إدراك المعانى والأفكار التى يريد الباحث التعبير عنها دون أن يختلفوا فى فهم ما يقول.(حسن، ١٩٧٨، ص١٧٥)، وتستند خطوة تحديد المفهوم إلى الرجوع إلى الكتابات النظرية المختلفة التى تناولت المفهوم بالإضافة إلى الرجوع إلى الدراسات السابقة التى تمت حول موضوع الدراسة وكذلك مجال تخصص الباحث، وقد تضمنت الدراسة ثلاثة مفاهيم هى: ١. مفهوم الإسهامات. ٢. مفهوم الجمعيات الأهلية. ٣. مفهوم العمالة غير المنتظمة.

وفيما يلى توضيح لذلك:

أ- مفهوم الإسهامات: ينظر إلى الإسهام فى اللغة العربية على أنه: (سهم) (يسهم) يسهم فى الشئ بمعنى يشترك فى الشئ. (مدكور،١٩٩٢، ص.٣٦٢).

ويعرف الإسهام فى اللغة الإنجليزية Contribution بأنه الاشتراك مع الآخرين فى منح المساعدة وتتمثل هذه المساعدات فى مساعدات مالية أو تقديم أفكار أو مقترحات حول موضوعات معينة.**(Honby, 1999, p.65)**

وقد ورد مفهوم الإسهام فى معجم العلوم الاجتماعية بأنه: إسهام عبارة عن اشتراك الفرد فى نشاط اجتماعى معين لتحقيق أهداف معينة. (معجم مصطلحات التنمية الإجتماعية والعلوم المرتبطة بها،١٩٨٣، ص٤٨).

ويقصد الباحث بمفهوم الإسهامات فى هذه الدراسة:

- اشتراك الجمعيات الأهلية فى تقديم المساعدات المادية للتغلب علي مشكلات العمالة غير المنتظمة. - اشتراك الجمعيات الأهلية فى تقديم المساعدات الفنية للعمالة غير المنتظمة للتغلب علي مشكلاتها. - إشتراك الجمعيات الأهلية في تقديم المساعدات الإجتماعية والصحية للعمالة غير المنتظمة للتغلب علي مشكلاتها.

ب. مفهوم الجمعيات الأهلية: إن النظرة التطورية لمفهوم أو اصطلاح جمعيات أهلية تسلم القول بأن هذا الاصطلاح أطلق عليه مسميات كثيرة والتى منها القطاع الثالث Philanthropy and chritablesectors ، القطاع المستقل Independent Sector ، القطاع التطوعى Voluntary sector، المنظمات الخاصة التطوعية Voluntary sector (pvos)، القطاع المعفى من الضرائب Tax Exempted sector، القطاع الاتحادى Associational. (الباز، ١٩٩٧، ص.٤٤٤)، أو المنظمات التى لا تهدف إلى الربح Non Profit Organiztion وهو المفهوم السائد فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمات الهدف العام أو الصالح العام كما هو سائد فى بعض دول أوربا الغربية والشرقية ويطلق عليها الجمعيات الأهلية أو التطوعية أو الخيرية فى الدول العربية بصفة عامة. (عبداللطيف،٢٠١١،ص٢٢٨).

وعرفت من خلال أراء أساتذة العلوم الاجتماعية بأنها "وحدات بنائية تكتسب صفة الشرعية من المجتمع وتستهدف إشباع احتياجات أفراد جماعات المجتمع من خلال ممارسة أنشطة معينة وبالاعتماد على الجهود التطوعية. (عبداللطيف،٢٠٠٧،ص١٥٥).

كما يحددها القانون رقم (١٤٩) لسنة ٢٠١٩ على أنها: كل جماعة ذات تنظيم تهدف إلي تنمية الفرد والمجتمع وتحقيق متطلباته وتعظيم قدرته علي المشاركة في الحياة العامة،والتنمية المستدامة، تتألف من أشخاص طبيعين أو أشخاص اعتبارية أو منها معاً لا يقل عددهم عن عشرة وذلك لغرض غير الحصول على الربح المادى.(قانون١٤٩، ٢٠١٩، ص٥)

ويقصد الباحث بالجمعيات الأهلية فى هذه الدراسة:

- منظمة غير حكومية لا تهدف إلى الربح المادى. - لها فروع مختلفة في مناطق متعددة.
- تقدم خدماتها لكل المواطنين بشكل عام وخاصة العمالة غير المنتظمة. - تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التى تهم فى إحداث حل مشكلات العمالة غير المنتظمة.
- تقدم برامج تنموية متعددة للعمالة غير المنتظمة (اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وتعليمية، وصحية).

ج. مفهوم العمالة غير المنتظمة: يقصد بالعمالة تشغيل أو توظيف الموارد فى العمليات الإنتاجية، وتعني أن كل شخص يحتاج إلي عمل لا يلقي صعوبة فى الحصول عليه حسب الأجور السائدة، وفى الأوقات المقررة. (علام، ٢٠١٧،ص ١٤٢).

بالرغم من عدم وجود تعريف دقيق أو متفق عليه عالميا لمفهوم العمالة غير المنتظمة، ويمكننا الإستناد إلى تعريفات منظمتي العمل العربية والدولية باعتبار تخصصها في شئون العمل والعمال، حيث عرفت منظمة العمل العربية في المادة الأولي من التوصية العربية لعام ٢٠١٧ العمالة غير المنظمة بأنها: مجموعة الأفراد الذين يمارسون أنشطة مشروعة وتنتج سلعا أو تقدم خدمات أو تقوم بتوزيعها وتعمل لحسابها أو لحساب الغير بدون ترخيص من الجهات المختصة ولا تشملها الحماية الإجتماعية أو التشريعية. (منظمة العمل العربية،٢٠١٧، ص.١١)

ويمكن توضيح العمالة غير المنتظمة وفقا للدراسة الحالية بأنهم من المصريين ويمكن الإشارة إليهم في حدود التعريف السابق علي أنهم من الفئات التالية:

١. هي تلك الفئة من العاملين الغير مسجلين رسميا في سجلات الدولة. ٢. العمالة التي ليس لها أي تأمينات إجتماعية داخل الدولة. ٣. تتوزع تلك العمالة غير المنتظمة على عدة قطاعات رئيسية. ٤. تمثل هذه القطاعات حوالى ٤٠% من الاقتصاد القومى. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠٢٠) ٥. العاملين غير الخاضعين لقانون العمل. ٦. ليس لديهم دخل ثابت وليس لديهم عمل ثابت. ٧. يعانون من مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية ونفسية. ٨. يستفيدون من خدمات الجمعيات الأهلية محل الدراسة.

د. مشكلات العمالة غير المنتظمة:

تتنوع صور وأشكال العمالة غير المنتظمة وتتعدد مسمياتها ولكن تتشابه فى كثير من الأحيان مشكلاتها وتتفق جميعا في أنها تحتاج لمزيد من الدعم والتمكين الإجتماعي والاقتصادى وخاصة في ظل جائحة "فيروس كورونا المستجد" كوفيد- ١٩ وخاصة فى ظل حالات الحظر وتوقف الكثير من المحال والشركات والورش عن العمل أو تقليص ساعات العمل وهو ما سبب مضاعفة لمعاناتهم فى الحصول على مصدر للرزق وكسب قوت يوميهم ولعل أبرز المضعلات التى تؤرق حياة العمالة غير المنتظمة وإسرهم فى المجتمع ما يلي:-

١. **المشكلات الاقتصادية:** تمثل العقبة التى تواجه العمالة غير المنتظمة وأسرهم والتى تتفاقم يوما بعد يوم فى ظل إرتفاع الأسعار وزيادة الإستهلاك عن الإنتاج وصعوبة القدرة على الوفاء بالمتطلبات المعيشية والتي تتشعب ما بين إحتياجات تعليمية وصحية واجتماعية وترويحية وتجهيز الأبناء للزواج وغيرها من ضرويات الحياة الكريمة، (حسين،٢٠١٥، ص.٥).

٢. **مشكلات إجتماعية:** ترتبط بطبيعة العلاقات الانسانية التى تربط بين العمالة غير المنتظمة والأنساق الاخرى فى الاسرة ومجتمع الجيرة والمؤسسات الاجتماعية والمجتمع ككل، والتى تتنامى بصفة مستمرة نتيجة لتعرضهم لعدة مشكلات نفسية وإجتماعية فتزيد حدة النزاعات الأسرية والمشادات مع الجيران خاصة فى حالات البطالة أو تدني للأجور التى يحصولون عليها والتي قد لا تتناسب مع المشاق التى يتعرضون لها أثناء القيام بها. (قاسم،٢٠٠٠،ص.٤٥)

٣. **مشكلات تعليمية:** يمثل الوعي والمعرفة والتسلح بالعلم ضرورة قصوى لمناهضة الفقر والحد من حالات الإستغلال أو الإستهواء او التعرض لعمليات النصب والإحتيال وغالبا ما تكون هذه الفئة من العمالة تفتقر للقدرات الأساسية من تعليم وتدريب وهو ما يفقدها فرص للقيام بأعمال مناسبة وفقا لظروف صحية وبيئية أمنة أو تأمينية لحياتهم فالغالبية العظمي منهم لا يجيدون القراءة والكتابة مما يترتب عليه ضعف قدرتهم علي إكتساب المهارات التي يتطلبها الحصول علي فرصة عمل مناسبة ويتجلي ذلك بوضوح في لجوء غالبيتهم إلي العمل في القطاع غير الرسمي في مهن لا تتطلب قدرا من التعليم. (بدران، ١٩٩٩، ص.٩٧).

٤. **مشكلات الإعالة لأسرهم:**غالبا ما يضطر أطفال العمالة غير المنتظمة إلي الإنقطاع عن الدراسة والخروج إلي سوق العمل في سن مبكرة بدون مهارات وذلك للحصول علي دخل يضاف إلي دخل الأسرة، وهو ما يعرضهم للكثير من المتاعب ويحرمهم من طفولهم، والى جانب صعوبة وفاء الأباء بالمتطلبات المعيشية للأبناء بصورة منتظمة نتيجة للعوز والحرمان وتدنى مستوى الدخل الأسري (Fulcher, 2003, p.246)

٥. **مشكلات الاسكان والمرافق:** غالبا ما يقطن العمال غير المنتظمين فى أماكن عشوائية أو غير مجهزة بمختلف المرافق من خدمات البنية الأساسية من كهرباء ومياه نقية وصرف صحي وغاز والتي تمثل الحد الأدني من الشروط الصحية الواجب توافرها في المسكن التى تضمن الحياة اللائقة لهم وهو مايترتب عليه تدهور الأحوال الصحية لهم ولأسرهم ويعانون من العديد من الأمراض المعدية وامراض سوء التغذية. (مزياد،٢٠٠٠،ص.٢٢)

ه. دور المجتمع المدنى والنقابات العمالية:(تقرير دار الخدمات النقابية والعمالية، ٢٠٢٠، ص١٢٢).

- تقديم مساعدات فنية لعمال القطاع غير الرسمى لتسجيل بياناتهم عبر الموقع الرسمي لوزارة القوى العاملة الذي أعلنت عنه لحصولهم على مبلغ الـ٥٠٠ جنيه التي أعلنت عنه الوزارة لإعانة المتضررين منهم.

- متابعة الوضع الدولي وما يعلن عنه من تدابير وإجراءات احترازية لحماية العمال من تداعيات الأزمة اقتصاديًا واجتماعيًا لرصدها وتحليل أوضاع العمال المصريين في إطار معايير العمل الدوليَّة وقانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.
- تقديم الدعم القانونى للعمال المتضررين من قرارات رجال الأعمال بشركاتهم لتمكينهم من استرداد حقوقهم، كما نصت عليها قوانين علاقات العمل والاتفاقيات الدولية.
- رصد لأعداد الإصابة ونسب الوفيات بين العمال بالأطقم الطبية، كذلك رصد الاحتجاجات والانتهاكات التي تعرض لها العمال داخل العمل والإعلان عنها من خلال بيانات دورية.
- رصد لمواقف رجال الأعمال تجاه العمال داخل الشركات وما صدر عنهم من قرارات.
- رصد لمواقف المستشفيات الخاصة ودور القطاع الصحى الخاص أثناء الأزمة.
- إصدار دراسات وتقارير من منظمات وأفراد تتناول تحليل الأزمة وما ترتب عليها من آثار ساعدت على تسليط الضوء علي مدى تدهور أوضاع العمال الاقتصادية والاجتماعية.

سادساً: الاجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً: نوع الدراسة: تدخل هذه الدراسات فى تصنيف الدراسات الوصفية وذلك للمبررات الآتية: حيث تستهدف تلك الدراسة تقرير خصائص مشكلة معينة وكشف الحقائق الراهنة التى تتعلق بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد مع تسجيل دلالتها وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات أخرى، وذلك بهدف الوصول إلى وصف دقيق لهذه الظاهرة (شفيق، ١٩٩٤، ص١٠٨)

ثانياً: منهج الدراسة: اتساقا مع نوع الدراسة التى حددها الباحث وهى الدراسة الوصفية فإن أنسب المناهج التى تصلح للدراسة هو منهج المسح الاجتماعى الذى يعد أحد المناهج الرئيسية التى تستخدم فى البحوث الاجتماعية لوصف الظاهرة المدروسة كمياً عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، وعادة ما يستخدم هذا المنهج بقصد إصلاح ظاهرة مرضية داخل المجتمع بعد الوقوف على الجوانب المختلفة والظروف المحيطة بهذه الظاهرة. (عصام الدين& المدني، ١٩٩٤، ص١٣٤).

ويرجع اختيار منهج المسح الاجتماعى للمبررات التالية:

١. يعتبر منهج المسح الاجتماعى استراتيجية بحثية مرنة، فمن الممكن أن يطبق على مجتمع بحثى كبير الحجم نسبياً، بحيث يشمل كل مفردات هذا المجتمع (حصر شامل)، فى نفس الوقت يمكن أن يطبق على عينة من هذا المجتمع طريقة العينة (الدمرداش، ٢٠٠٠، ص٣٠٩)، ٢. المسح الاجتماعى عبارة عن "دراسة الجوانب" المرضية للأوضاع الاجتماعية القائمة فى منطقة جغرافية محددة. ٣. المسح الاجتماعى يهتم بالتوصيف التفصيلى للوحدات المدروسة وتمثيل هذه الوحدات تمثيلاً دقيقاً قدر المستطاع سواء بالحصر الشامل أو باستخدام العينة. ٤. المسح الاجتماعى يتعلق بالجانب الميدانى إذ يحاول الكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها.

ثالثاً: أدوات الدراسة:

إعتمدت الدراسة علي أداة الإستبيان المطبقة علي العاملين بالجمعيات الأهلية المعنية بالعمالة غير المنتظمة.

- صدق الأداة:

أ. **الصدق الظاهري للأداة:** حيث تم عرض الأداة على عدد (١٠) من أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للخدمة الإجتماعية بالقاهرة وكلية الخدمة الإجتماعية جامعة حلوان، للتأكد من ارتباط المضمون بالمتغير المراد قياسه، وسلامة ووضوح الصياغة، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠%) ، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية.

ب. **الصدق العاملي:** حيث اعتمد الباحث في حساب الصدق العاملي على معامل ارتباط كل متغير في الأداة بالدرجة الكلية وذلك لعينة قوامها (١٢) مفردة من عينة الدراسة، وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، كما يتضح من الجداول التالية:

جدول (١) الاتساق الداخلي بين متغيرات الأداة ودرجة المتغير ككل (ن= ١٢)

م	مؤشرات المتغير	معامل الارتباط	الدلالة
١	المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة.	٠.٨٨٠	**
٢	البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية للحد من المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة	٠.٩٠٧	**
٣	الإسهامات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.	٠.٧٠٧	**
٤	الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.	٠.٩٦٩	**
٥	مقترحات تفعيل دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.	٠.٨٤٨	**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن: معظم متغيرات الأداة دالة، كما أن معظم متغيرات الاستمارة دالة عند مستويات الدلالة المتعارف عليها لكل متغير على حدة، ومن ثم يمكن القول إن درجات العبارات تحقق الحد الذي يمكن معه قبول هذه الدرجات ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

٥ ـ ثبات الأداة: تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا ـ كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لتحديد إسهامات الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة، وذلك بتطبيقها على عينة من المبحوثين قوامها (١٢) مفردة من عينة الدراسة وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (٢) يوضح نتائج الثبات باستخدام معامل (ألفا ـ كرونباخ) (ن= ١٢)

م	مؤشرات المتغير	معامل (ألفا ـ كرونباخ)
١	المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة.	٠.٨٩
٢	البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية للحد من المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة.	٠.٩٢
٣	الإسهامات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.	٠.٨٥
٤	الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.	٠.٧١
٥	مقترحات تفعيل دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.	٠.٧٩
الكل:		٠.٨٣٢

ويتضح من الجدول السابق أن: معظم معاملات الارتباط للمتغيرات تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وبذلك أصبحت الأداة في صورتها النهائية .

رابعاً: مجالات الدراسة:

١. المجال المكاني:

يتمثل المجال المكاني للدراسة الحالية في ١٢ جمعية أهلية مهتمة بفئة العمالة غير المنتظمة بمحافظة الجيزة وهي كالتالي:

أ. جمعية نجوم المجتمع.
ب. جمعية نداء الخير للأعمال الخيرية.
ت. جمعية نور السماء الخيرية.
ث. جمعية الهدف نحو مستقبل أفضل.
ج. جمعية بذور الخير.
ح. جمعية مواطنون ضد الغلاء لحماية المستهلك.
خ. جمعية الأسرة والطفولة بالجيزة.
د. جمعية دار هضبة الخير.
ذ. الجمعية الفرعية لتدريب العاملين في ميادين الأسرة والطفولة.
ر. مؤسسة الممتاز للتدريب والتنمية البشرية.
ز. مؤسسة الرفقة الطيبة للتنمية.
س. مؤسسة الجيل العربي الحر للتنمية.

ومن أهم مبررات إختيار المجال المكاني التالي:

١. نشاط هذه الجمعيات في تقديم الخدمات للعمالة غير المنتظمة.
٢. تردد عدد كبير للمستفيدين من العمالة غير المنتظمة علي هذه الجمعيات.
٣. مرور أكثر من ٧ سنوات علي إشهار هذه الجمعيات.
٤. تعاون إدارات هذه الجمعيات مع الباحث.

٢- المجال البشرى:

(أ) **مسح اجتماعى شامل:** لجميع العاملين بالجمعيات الأهلية مجتمع البحث والجهاز الإداري بها وعددهم ٥٨ مفردة.

٣- **المجال الزمني:** يتحدد المجال الزمنى لهذه الدراسة فى فترة جمع البيانات ويتم تحديد هذه الفترة وفقا لمتطلبات إجراء الدراسة الميدانية وهى الفترة من ٢٠٢٠/١١/٩ إلى ٢٠٢١/٢/٩.

سابعاً: أساليب تحليل البيانات:

تم تفريغ البيانات آليا باستخدام برنامج SPSS، وتم إستخدام المعاملات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- متوسط الوزن المرجح:
- الحكم على المستوى/ الدرجة باستخدام المتوسط: تكوين بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثى: تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلى، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثى (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى (٣-١ =٢)، ثم تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح (٣/٢ = ٠.٦٧)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة فى المقياس (أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلى :-

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين ١ : ١.٦٧	منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من ١.٦٧ : ٢.٣٤	متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من ٢.٣٤ : ٣	مرتفع

- **الإنحراف المعيارى:** ويفيد فى معرفة مدى تشتت أو عدم تشتت إستجابات المبحوثين، كما يساعد فى ترتيب العبارات مع المتوسط، حيث أنه فى حالة تساوى العبارات فى مجموع الأوزان وبالتالى متوسط الوزن المرجح فإن العبارة التى إنحرافها المعيارى أقل تأخذ الترتيب الأول.
- المتوسط الحسابي.

سابعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

أ. خصائص عينة الدراسة من العاملين بالجمعيات الأهلية:

جدول (٣) يوضح خصائص عينة الدراسة (ن=٥٨)

المتغيرات	ك	%
- النوع:		
- ذكر.	٣٦	٦٢.١
- أنثي.	٢٢	٣٧.٩
المؤهل العلمي:		
- بكالوريوس خدمة إجتماعية.	٢١	٣٦.٢
- دبلوم متوسط خدمة اجتماعية.	١٢	٢٠.٦
- بكالوريوس تجارة.	١٧	٢٩.٤
- بكالوريوس حقوق.	٨	١٣.٨
- عدد سنوات الخبرة:		
- أقل من ٣ سنوات.	٦	١٠.٤
- ٣-٦ سنوات.	١٦	٢٧.٦
- ٦-٩ سنوات.	٢٥	٤٣.١
- ٩ سنوات فأكثر.	١١	١٨.٩

يتضح من نتائج الجدول السابق أن خصائص عينة الدراسة تمثلت فيما يلي: معظم عينة الدراسة من الذكور وذلك بنسبة (٦٢.١%)، وأن أعلي مؤهل علمي حصل عليه العاملين بالجمعيات الأهلية بكالوريوس خدمة إجتماعية وذلك بنسبة (٣٦.٢%) من العاملين بالجمعيات الأهلية، وأن أكبر نسبة من العاملين بالجمعيات الأهلية لديهم خبرات ٩ سنوات فأكثر وذلك بنسبة (١٨.٩%).

ثانيا: المشكلات التي يعاني منها العمالة غير المنتظمة من وجهة نظر العاملين بالجمعيات الأهلية أنفسهم.

جدول (٤) يوضح المشكلات التي يعاني منها العمالة غير المنتظمة. (ن= ٥٨)

م	المشكلات التي يعاني منها العمالة غير المنتظمة.	التكرار	النسبة	الترتيب
١	ضعف الأجور.	٥٨	%١٠٠	١
٢	ليس لديهم عقود عمل.	٤٢	%٧٢.٥	١٠
٣	إفتقار ظروف العمل لشروط العمل اللائق.	٥٥	%٩٤.٩	٤
٤	غياب الكفاءة المهنية والتعليمية.	٥٠	%٨٦.٢	٦
٥	إفتقادهم لشروط السلامة والصحة المهنية.	٥٨	%١٠٠	١
٦	إمكانية التعرض للعدوي بشكل كبير.	٥٥	%٩٤.٩	٤
٧	إنعدام الأمن الغذائي.	٤٨	%٨٢.٧	٨
٨	التعرض للعنف في مواقع العمل المختلفة.	٤٠	%٦٩	١١
٩	ضعف تطوير الحماية الإجتماعية.	٥٢	%٨٩.٦	٥
١٠	عدم تمكن الكثير من تسجيل بياناتهم.	٤٩	%٨٤.٥	٧
١١	التهميش الإجتماعي والمهني.	٥٥	%٩٤.٩	٤
١٢	محدودية فرص الإرتقاء الحرفي والمهني.	٥٧	%٩٨.٣	٢
١٣	عدم وجود بدل للعمل الإضافي.	٤٧	%٨١.١	٩
١٤	الفصل دون سابق إنذار بدون تعويض.	٥٨	%١٠٠	١
١٥	الحرمان من الأجازات السنوية والرسمية.	٥٦	%٩٦.٥	٣

يوضح الجدول السابق المشكلات التي يعاني منها العمالة غير المنتظمة حيث احتل الترتيب الأول ضعف الأجور وكذلك افتقادهم لشروط السلامة والصحة المهنية والفصل دون سابق إنذار بدون تعويض بنسبة (١٠٠%) من عينة الدراسة، وجاء فى الترتيب الثانى محدودية فرص الإرتقاء الحرفي والمهني بنسبة (٩٨.٣%)، واحتل الترتيب الثالث الحرمان من الأجازات السنوية والرسمية وذلك بنسبة (٩٦.٥%) وجاء فى الترتيب الرابع التهميش الاجتماعى والمهنى بنسبة ٩٤.٩%، وجاء فى الترتيب الخامس ضعف تطوير الحماية الاجتماعية بنسبة ٨٩.٦%، بينما جاء فى الترتيب الأخير التعرض للعنف فى مواقع العمل المختلفة وهذا يتفق مع ما أكده الجانب النظرى للدراسة فى أن مشكلة العمالة غير المنتظمة من المشكلات الاجتماعية التى تهدد أمن واستقرار المجتمع والتى تعانى منها المجتمعات النامية والمتقدمة فى الوقت الحالى وخاصة فى ضوء المتغيرات التى مر بها العالم منذ ظهور فيروس كورونا "كوفيد ١٩" فتعرض العمال للعديد من المشكلات التى ترتبط بحياتهم داخل المجتمع.
وهذا يؤكد قبول الفرض الأول للدراسة الذى مؤداه "من المتوقع أن تتنوع المشكلات التى يعانى منها العمالة غير المنتظمة"

جدول (٥) البرامج التعليمية للجمعيات الأهلية للعمالة غير المنتظمة (ن= ٥٨)

م	البرامج التعليمية التي تقدم للعمالة غير المنتظمة	ك	%	الترتيب
١	تقدم الجمعيات الأهلية دورات في التنمية المهنية.	٥٨	%١٠٠	١
٢	توفر تعليم حقوق وواجبات العامل.	٥٣	%٩١.٤	٢
٣	تقدم دورات في كيفية إختيار العمل المناسب.	٤٢	%٧٢.٤	٣
٤	توفر برامج لتعليم الحرف المختلفة.	٢٩	%٥٠	٤
٥	توفر برامج لكيفية حماية العمالة أنفسهم.	١٤	%٢٤.١	٥
٦	يتواجد فصول لمحو الأمية.	١٣	%٢٢.٤	٦

يوضح الجدول السابق البرامج التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية للعمالة غير المنتظمة حيث احتل الترتيب الأول تقديم الجمعيات الأهلية دورات في التنمية المهنية بنسبة ١٠٠% وهذا معناه إجماع جميع أفراد عينة الدراسة أن هذه البرامج تقدم في كل الجمعيات للعمالة غير المنتظمة، واحتل الترتيب الثانى توفير الجمعيات الأهلية تعليم حقوق وواجبات العمال بنسبة (٩١.٤%) ، واحتل الترتيب الثالث تقديم الجمعيات الأهلية دورات في كيفية إختيار العمل المناسب بنسبة (٧٢.٤%) ، واحتل الترتيب الرابع توفير الجمعيات الأهلية برامج لتعليم الحرف المختلفة بنسبة (٥٠%) ، واحتل الترتيب الخامس توافر برامج لكيفية حماية العمال لأنفسهم بنسبة (٢٤.١%)، واحتل الترتيب الأخير تواجد فصول لمحو الأمية بالجمعيات الأهلية بنسبة (٢٢.٤%) .

وتعكس هذه النتائج اهتمام الجمعيات الأهلية بالتنمية المهنية للعمالة غير المنتظمة وتقدمهم، وهذا يتفق مع الهدف المعنوى للتنمية ويتفق أيضاً مع أهداف تنظيم المجتمع، فالعنصر البشرى هو أساس عملية التنمية، فهو هدف التنمية وغايتها المنشودة حيث يمثل قوة الدفع الحقيقية لعملية التنمية، ومن هنا كان الاهتمام بالتنمية المهنية فكلما كان العنصر البشرى أكثر مهارةً وخبرةً كلما كان أكثر تأثيراً فى المجالات المختلفة فى المجتمع (منقريوس،١٩٩٦،ص.٩١)، وكذلك تقدم الجمعيات الأهلية البرامج التعليمية فى مجالات كيفية حماية العمال لأنفسهم من خلال التعرف علي الحقوق والواجبات المختلفة للعمال، وهذا ما يتطلبه العمال فى ظل المتغيرات المعاصرة وفي ظل فيروس كورونا.

جدول (٦) إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادى للبرامج التعليمية (ن=٥٨)

م	إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادى للبرامج التعليمية.	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	توفر الجمعيات الأهلية أجور للمدربين	٤٥	%٧٧.٦	٨	%١٣.٨	٥	%٨.٦	١٥٦	٢.٦٨	٠.٥٩	٢
٢	تقدم مكافآت مادية للعمال المتدربين.	١٥	%٢٥.٩	١٨	%٣١	٢٥	%٤٣.١	١٠٦	١.٨٢	٠.٧٠	٣
٣	توفر وسائل وأدوات للتنمية المهنية.	٤٦	%٧٩.٣	١١	%١٩	١	%١.٧	١٦١	٢.٧٧	٠.٤٨	١
٤	توفر الآلات اللازمة للتدريب على الحرف والصناعات الصغيرة.	٤	%٤.٧	٢	%٣.٤	٥٢	%٨٩.٧	٦٨	١.١٧	٠.٨٢	٦
٥	توفر فصول لتعليم الكبار.	٨	%١٣.٨	٢٠	%٣٤.٥	٣٠	%٥١.٧	٩٤	١.٦٢	٠.٧٦	٥
٦	توفر أدوات اللازمة للتعليم.	٩	%١٥.٦	١٩	%٣٢.٧	٣٠	%٥١.٧	٩٥	١.٦٣	٠.٧٥	٤
	المجموع							١١٣	١.٩٤	٠.٦٨	متوسط

يوضح الجدول السابق إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادى للبرامج التعليمية حيث جاءت توفير الجمعيات وسائل وأدوات للتنمية المهنية جاء فى المرتبة الأولى وذلك بمتوسط مرجح (٢.٧٧) وإنحراف معياري (٠.٤٨)، ويليها فى المرتبة الثانية توفر الجمعيات الأهلية أجور للمدربين بمتوسط مرجح (٢.٦٨) وإنحراف معياري (٠.٥٩)، ويليها فى المرتبة الثالثة تقدم مكافآت مادية للعمال المتدربين بمتوسط مرجح (١.٨٢) وإنحراف معياري (٠.٧٠)، ويليها فى المرتبة الرابعة توفر أدوات اللازمة للتعليم بمتوسط مرجح (١.٦٣) وإنحراف معياري (٠.٧٥) ويليها فى المرتبة الخامسة توفير الجمعيات الأهلية لفصول لتعليم الكبار بمتوسط مرجح (١.٦٢) وإنحراف معياري (٠.٧٦) ويليها فى المرتبة السادسة توفير الجمعيات الأهلية الآلات اللازمة للتدريب على الحرف والصناعات الصغيرة بمتوسط مرجح (١.١٧) وإنحراف معياري (٠.٨٢)

وتشير متوسطات الاستجابات أن كل من الاستجابات المتعلقة (بتوفير الجمعيات الأهلية للوسائل وأدوات التنمية المهنية، توفير الجمعيات الأهلية لأجور المدربين) يقعان فى المستوى الأول للأهمية الذى يمثل أكثر أكثر أهمية وهذا يعنى أن الجمعيات تسهم بقدر كبير فى توفير الأجور للمدربين وتوفير وسائل للتنمية المهنية للعمالة الغير منتظمة وخاصة في ظل أحداث كورونا، ويتفق مع الجدول الذى يوضح البرامج التعليمية بالجمعيات الأهلية مع نتيجة توفير أجور للمدربين حيث كانت برامج التنمية المهنية من أهم البرامج وذلك بنسبة ١٠٠%. وهذا يوضح أن الجمعيات الأهلية بالفعل تقدم دعماً مادياً لبرامجها التعليمية، وتوفير الدعم المادى من أهم عوامل نجاح البرنامج. ويتفق مع هذا دراسة عبدالحميد (٢٠١٩) حيث أشار إلى أن من أهم عوامل نجاح الجمعيات الأهلية توفير الإمكانات المادية بها، حيث تعد قضية الموارد البشرية من القضايا التى تحظى بالاهتمام الكبير من جانب العلماء والباحثين.

وبالنسبة للمستوى المتوسط من الأهمية تأتى الاستجابات الآتية: تقديم الجمعيات الأهلية مكافآت مادية للمتدربين وتوفير الجمعيات الأهلية فصول لتعليم الكبار، وتوفير الجمعيات الأهلية الأدوات اللازمة للتعليم، بينما يأتى المستوى الأخير الضعيف للأهمية استجابة توفير الجمعيات الأهلية الالآت اللازمة للتدريب على الحرف والصناعات الصغيرة، ويتضح من هذه النتيجة القصور فى هذا الجانب وربما يرجع ذلك إلى عدم إقبال العمالة غير المنتظمة على العمل الحرفى، والحقيقة أن للعمل الحرفى دوراً هاماً فى القضاء على مشكلات الكثير من العمالة غير المنتظمة وهى إحدى أهم المشكلات التى تواجه هؤلاء العمال، ويتفق مع ذلك دراسة إبراهيم (٢٠٠٥)، حيث كان من أهم مقترحاتها أنه يجب على الجمعيات الأهلية توفير التدريب الحرفى لما له من أهمية فى الحد من مشكلات العمالة المختلفة.

جدول (٧) يوضح إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفنى للبرامج التعليمية للعمالة غير المنتظمة (ن = ٥٨)

م	تسهم الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفنى للبرامج التعليمية للعمالة غير المنتظمة عن طريق:	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	توفر الجمعيات الأهلية مدربين تنمية مهنية لتدريب العمال على المهارات المختلفة.	٥٢	%٨٩.٧	٥	%٨.٦	١	%١.٧	١٦٧	٢.٨٧	٠.٣٩	٢
٢	توفر مدربين فى مجال المشروعات الصغيرة.	٥٤	%١٣.١	٤	%٦.٩	٠	٠	١٧٠	٢.٩٣	٠.٣١	١
٣	توفر مدربين كيفية إختيار العمل المناسب.	٦	%١٠.٣	٩	%١٥.٦	٤٣	%٧٤.١	٧٩	١.٣٦	٠.٧٣	٤
٤	توفير مدربين لتعليم العمال حقوقهم وواجباتهم.	١٣	%٢٢.٤	٤١	%٧٠.٧	٤	%٦.٩	١٢٥	٢.١٥	٠.٦٢	٣
	المجموع:							١٣٥	٢.٣	٠.٥١	متوسط

يتبين من الجدول السابق فيما يتعلق بإسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفنى للبرامج التعليمية أنه جاء فى الترتيب الأول توفر مدربين فى مجال المشروعات الصغيرة بمتوسط مرجح (٢.٩٣) وإنحراف معياري (٠.٣١) ويليها فى المرتبة الثانية توفر الجمعيات الأهلية مدربين تنمية مهنية لتدريب العمال على المهارات المختلفة بمتوسط مرجح (٢.٨٧) وإنحراف معياري (٠.٣٩) ويليها فى المرتبة الثالثة توفير مدربين لتعليم العمال حقوقهم وواجباتهم بمتوسط مرجح (٢.١٥) وإنحراف معياري (٠.٦٢) ويليها فى المرتبة الرابعة متوسط مرجح (١.٣٦) وإنحراف معياري (٠.٧٣) توفر مدربين كيفية إختيار العمل المناسب، ويتضح من المتوسطات الاستجابة أن بعض الاستجابات تقع فى المستوى الأول من الأهمية وهى توفر مدربين فى مجال المشروعات الصغيرة لتدريب العمالة الغير منتظمة على المهارات المختلفة، وتوفير مدربين لمساعدة العمالة غير المنتظمة علي تقديم تنمية مهنية لتدريب العمال على المهارات المختلفة، فهذا يعنى أن الجمعيات الأهلية تقدم إسهامها الفنى للبرامج التعليمية فى هذين المجالين، فالتعليم يعتبر استثماراً فى المستقبل وله عائد ومردود أعلى بكثير من أى استثمار آخر.

ويقع فى المستوى المتوسط للأهمية توفير مدربين لتعليم العمال حقوقهم وواجباتهم ، وهذه الاستجابة تعنى أى الجمعيات الأهلية تدعم هذا النشاط ولكن ليس بالقدر الكافي، بينما فى المستوى الضعيف للأهمية توفر مدربين كيفية إختيار العمل المناسب، وقد أوضحت عينة الدراسة أنه يوجد قصور فى كيفية إختيار العمل المناسب بالنسبة للعمالة الغير منتظمة نظرا لضعق دراتهم وإمكانياتهم وبالتالي لا توفيرها لهم الجمعيات الأهلية بالقدر المطلوب.

جدول (٨) البرامج الاقتصادية للجمعيات للعمالة غير المنتظمة. (ن= ٥٨)

م	البرامج الاقتصادية الموجودة بالجمعيات الأهلية	ك	%	الترتيب
١	تساعد الجمعيات الأهلية المستفيدين من خدماتها على إقامة مشروعات صغيرة للعمالة غير المنتظمة.	٤٦	%٧٩.٣	١
٢	يتوفير بالجمعيات الأهلية مشروعات إنتاجية للعمالة غير المنتظمة.	٤٥	%٧٧.٦	٢
٣	تقدم الجمعيات الأهلية للمحتاجين منهم مساعدات مادية.	٣٢	%٥٥.٢	٣
٤	تساعد الجمعيات الأهلية على تقديم العلاج للمصابين منهم.	٢٤	%٤١.٤	٤
٥	يتوفير بالجمعيات الأهلية دراسات جدوى للمشروعات.	٦	%١٠.٤	٥

يوضح الجدول السابق البرامج الاقتصادية التى تقدمها الجمعيات الأهلية للعمالة غير المنتظمة حيث احتل الترتيب الأول تقديم الجمعيات الأهلية المساعدات للمستفيدين من خدماتها على إقامة مشروعات صغيرة للعمالة غير المنتظمة بنسبة (٧٩.٣%)، واحتل الترتيب الثانى توفير الجمعيات الأهلية مشروعات إنتاجية للعمالة غير المنتظمة بنسبة (٧٧.٦%) ، واحتل الترتيب الثالث تقديم الجمعيات الأهلية للمحتاجين منهم مساعدات مادية بنسبة (٥٥.٢%) ، احتل الترتيب الرابع تقديم الجمعيات الأهلية المساعدات لعلاج المصابين منهم، واحتل الترتيب الأخير توفير الجمعيات الأهلية دراسات جدوى للمشروعات بنسبة (١٠.٤%).

وتعكس هذه النتائج استجابة البرامج الاقتصادية لإحتياجات العمالة غير المنتظمة، حيث تساعد الجمعيات الأهلية هؤلاء العمال على إقامة مشروعات صغيرة، وذلك للعمل علي تحسين مستوى معيشة العمالة غير المنتظمة وتحسين دخولهم، حيث أشارت دراسة بركات & شعبان (٢٠٠٢) أن من أهم التحديات الاقتصادية للعولمة من وجهة نظر قيادات جمعيات تنمية المجتمع تقوية وتفعيل المشروعات الاقتصادية الصغيرة، وأن أهم العمليات المهنية التى يقوم عليها البرنامج المقترح لطريقة تنظيم المجتمع العمليات التنموية والتى يندرج تحتها إنشاء مشروعات صغيرة لأعضاء الجمعيات الأهلية والمواطنين لرفع مستوى معيشتهم، وأضافت دراسة عبدالمقصود (٢٠٠٠)، أن من أهم المؤشرات التخطيطية للتمكين الاقتصادى بث الوعي الاقتصادى لدى أفراد المجتمع عن المشروعات الصغيرة، وكيفية الحصول على القروض ومهارات العمل، وكذلك أوضحت دراسة توفيق (٢٠٠١) فى توصياتها ضرورة إنشاء بنك للأفكار المرتبطة بالمشروعات المولدة للدخل ودراسات الجدوى.

جدول (٩) إسهامات الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادى للبرامج الاقتصادية (ن=٥٨)

م	إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادى للبرامج الاقتصادية	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تمويل المشروعات الصغيرة.	٤٣	%٧٤.١	١١	%١٩	٤	%٦.٩	١٥٥	٢.٦٧	٠.٤٦	١
٢	تقدم منج للمستفيدين من خدماتها.	٣	%٥.٢	٤١	%٧٠.٧	١٤	%٢٤.١	١٠٥	١.٨١	٠.٧١	٥
٣	تمول المشروعات بقروض بفائدة ضئيلة.	٠	صفر	٠	صفر	٥٨	%١٠٠	٥٨	١	٠.٧٨	٧
٤	تمول المشروعات بالاعتماد على قروض بدون فائدة.	١٨	%٣١	٣٢	%٥٥.٢	٨	%١٣.٨	١٢٦	٢.١٧	٠.٥٨	٢
٥	توفير الأدوات اللازمة للمشروعات المختلفة.	٤	%٦.٩	٤٢	%٧٢.٤	١٢	%٢٠.٧	١٠٨	١.٨٦	٠.٦٨	٤
٦	توفير المواد الخام اللازمة للصناعات.	١٣	٢٢.٤	٣٢	٥٥.٢	١٣	%٢٢.٤	١١٦	٢	٠.٦٤	٣
٧	توفير الأماكن المناسبة لإقامة هذه المشروعات.	صفر	صفر%	٤٠	%٦٩	١٨	%٣١	٩٨	١.٦٨	٠.٧٤	٦
	المجموع:							١٠٩	١.٨٨	٠.٦٥	متوسط

يوضح الجدول السابق: إسهامات الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادى الاقتصادية، حيث جاء فى المرتبة الأولى تمويل الجمعيات المشروعات الصغيرة بمجموع أوزان (١٥٥) ومتوسط مرجح (٢.٦٧) وإنحراف معياري (٠.٤٦)، يليها فى المرتبة الثانية تمويل الجمعيات الأهلية للمشروعات بالاعتماد على قروض بدون فائدة بمجموع أوزان (١٢٦) ومتوسط مرجح (٢.١٧) وإنحراف معياري (٠.٥٨)، يليها فى المرتبة الثالثة توفير الجمعيات الأهلية المواد الخام اللازمة للصناعات بمجموع أوزان (٣١٦) ومتوسط مرجح

(٢) وإنحراف معياري (٠.٦٤)، ويليها فى المرتبة الرابعة توفير الآلات اللازمة للمشروعات المختلفة بمجموع أوزان (١٠٨) ومتوسط مرجح (١.٨٦) وإنحراف معياري (٠.٦٨)، ويليها فى المرتبة الخامسة تقديم الجمعيات الأهلية للمستفيدين من خدماتها منح بمجموع أوزان (١٠٥) ومتوسط مرجح (١.٨١) وإنحراف معياري (٠.٧١)، يليها فى المرتبة السادسة توفير الجمعيات الأهلية الأماكن المناسبة لإقامة هذه المشروعات بمجموع أوزان (٩٨) ومتوسط مرجح (١.٦٨) وانحراف معياري (٠.٧٤)، وتأتي في المرتبة السابعة قوة المشروعات بقروض بفائدة ضئيلة بمجموع أوزان (٥٨) ومتوسط مرجح (١) وإنحراف معياري (٠.٧٨)، وتوضح متوسطات الاستجابة وقوع استجابة تمويل الجمعيات الأهلية المشروعات الصغيرة فى الدرجة الأولى من الأهمية لتقديمها للعمالة غير المنتظمة، ومعنى ذلك أن الجمعيات الأهلية تدعم المشروعات الصغيرة صورة واضحة وجلية ويتفق هذا مع الجدول السابق الذى يوضح أن أهم الإسهامات الاقتصادية الموجودة بالجمعيات الأهلية حيث كانت أعلى استجابة أقرها المبحوثين من أعضاء مجالس الإدارة والعاملين الجمعيات الأهلية هى (تساعد الجمعيات الأهلية المستفيدين من خدماتها على إقامة مشروعات صغيرة).

وتوضح متوسطات الاستجابات وجود بعضها تقع فى الدرجة المتوسطة للأهمية وهى تقدم الجمعيات الأهلية المشروعات الصغيرة للعمالة غير المنتظمة، وتمول الجمعيات الأهلية المشروعات بالاعتماد على قروض بدون فائدة، وكذلك توفير المواد اللازمة للمشروعات المختلفة، توفير الجمعيات الأهلية المواد الخام اللازمة للصناعات، توفير الجمعيات الأهلية الأماكن المناسبة لإقامة هذه المشروعات)، ويقع فى المستوى الضعيف للأهمية "تمول الجمعيات الأهلية المشروعات بقروض بفائدة ضئيلة"، ويرجع ذلك إلى أن الجمعيات الأهلية لا تقدم هذه القروض ذات الفائدة، وهذا يتفق من الجزء النظرى للدراسة وقد أثبتت التجارب والدراسات أن القروض الربوية تعطل مشاريع التنمية فقد أشارت دراسة منظمة الشفافية الدولية (٢٠٠٧) **Beneficiary Perceptions** أن القروض يصحبها تعثر وضعف سداد وسوء استخدام، وبالتالى مشاكل تمنع تحقيق التنمية المجتمعية.

جدول (١٠) إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفنى للبرامج الاقتصادية (ن=٥٨)

م	إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفنى للبرامج الاقتصادية.	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تقدم دورات لتشجيع ثقافة العمل الحر والإنتاج.	٤٢	%٧٢.٤	١٤	%٢٤.٢	٢	%٣.٤	١٥٦	٢.٦٨	٠.٤٨	١
٢	توفير خبراء للتدريب على الصناعات المختلفة.	٠	صفر	١٣	%٢٢.٤	٥	%٧٧.٦	١٢٢	١.٢٢	٠.٧٩	٥
٣	توفير خبراء قانونين فى المجالات المختلفة لدعم العمالة غير المنتظمة.	١	%١.٧	٢٥	%٤٣.١	٣٢	%٥٥.٢	١٤٦	١.٤٦	٠.٧٢	٤
٤	توفير خبراء ومستشاريون اقتصاديون.	١	%١.٧	٣٥	%٦٠.٣	٢٢	%٣٨	١٦٣	١.٦٣	٠.٦٩	٣
٥	تساعد فى عمل دراسات جدوى للمشروعات.	٣٢	%٥٥.٢	١٧	%٢٩.٣	٩	%١٥.٥	١٣٩	٢.٣٩	٠.٥٩	٢
	المجموع							١٠٣	١.٨٧	٠.٦٥	متوسط

يتضح من الجدول السابق أن: فيما يتعلق بإسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفنى للبرامج الاقتصادية حيث أنه جاء فى المرتبة الأولى تقدم الجمعيات الأهلية دورات لتشجيع

ثقافة العمل الحر والإنتاج بمجموع أوزان (١٥٦) ومتوسط مرجح (٢.٦٨) وانحراف معياري (٠.٤٨)، ويليها فى المرتبة الثانية تساعد الجمعيات الأهلية المستفيدين فى عمل دراسات جدوى للمشروعات بمجموع أوزان (١٣٩) ومتوسط مرجح (٢.٣٩) وانحراف معياري (٠.٥٩)، ويليها فى المرتبة الثالثة توفير الجمعيات الأهلية خبراء ومستشاريون اقتصاديون بمجموع أوزان (٩٥%) ومتوسط مرجح (١.٦٣) وانحراف معياري (٠.٦٩)، ويليها فى المرتبة الرابعة توفير الجمعيات الأهلية خبراء قانونيين فى هذه المجالات بمجموع أوزان (٨٥) ومتوسط مرجح (١.٤٦) وانحراف معياري (٠.٧٢)، ويليها فى المرتبة الخامسة توفير الجمعيات الأهلية خبراء للتدريب على الصناعات المختلفة بمجموع (٧١) ومتوسط مرجح (١.٢٢)، وانحراف معياري (٠.٧٩).

وتشير متوسطات الاستجابات أنه يقع فى المستوى الأول من الأهمية تقديم الجمعيات الأهلية دورات لتشجيع ثقافة العمل الحر والإنتاج، وهذا يتفق مع مبادئ التنمية حيث تهدف هذه الدورات إلى تغير اتجاهات العمالة غير المنتظمة نحو الإنتاج وهو ما يتفق مع الهدف المعنوى للتنمية، ويقع فى المستوى المتوسط للأهمية كل من العبارتين: توفير الجمعيات الأهلية خبراء ومستشارون اقتصاديون، وتساعد الجمعيات الأهلية فى عمل دراسات جدوى للمشروعات، فتوفير الجمعية للخبراء والمستشارون فى المجالات التخصصية أمراً فى غاية الأهمية فى عملية تنمية قدرات العمالة غير المنتظمة حيث من المفترض وجود فريق عمل متكامل لتحقيق أهداف التنمية، وهذا ما يتفق مع الجزء النظرى للدراسة، ويقع فى المستوى الضعيف للأهمية توفير الجمعيات الأهلية خبراء للتدريب على الصناعات المختلفة ويتوافر بالجمعيات الأهلية خبراء قانونيين للمجالات الاقتصادية، ويعنى هذا أن الجمعيات الأهلية لا تقدم هذا النوع من الدعم للعمالة غير المنتظمة.

جدول(١١) البرامج الصحية التى تقدمها الجمعيات الأهلية للعمالة غير المنتظمة(ن= ٥٨)

م	الإسهامات الصحية التى تقدمها الجمعيات الأهلية للعمالة	ك	%	الترتيب
١	تقديم ندوات توعية عن الأمراض المزمنة.	٥٠	%٨٦.٢	٢
٢	تقديم محاضرات عن المخاطر المهنية للعمالة غير المنتظمة.	٣٣	%٥٦.٨	٣
٣	تقديم ندوات عن شروط السلامة المهنية للصحة.	٥٨	%١٠٠	١
٤	تقديم توعية عن كيفية تجنب التعرض للعدوي.	٨	%١٣.٨	٤

يوضح الجدول السابق استجابات العاملين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بالبرامج الصحية التى تقدم للعمالة غير المنتظمة حيث احتل الترتيب الأول تقديم ندوات عن شروط السلامة المهنية للصحة بنسبة (١٠٠%)، واحتل الترتيب الثانى تقديم ندوات نوعية عن الأمراض المزمنة بنسبة (٨٦.٢%)، واحتل الترتيب الثالث تقديم محاضرات عن المخاطر المهنية للعمالة غير المنتظمة وذلك بنسبة (٥٦.٨%)، بينما احتل الترتيب الأخير تقديم توعية عن كيفية تجنب التعرض للعدوى بنسبة (١٣.٨%).

وتعكس هذه النتائج الاهتمام بالعمالة غير المنتظمة، حيث تهتم الجمعيات بالتوعية بالشروط التي يجب أن يلتزم بها العمالة غير المنتظمة للسلامة المهنية وذلك بنسبة (١٠٠%) وهى نسبة بالغة الأهمية وذلك لأن العمالة غير المنتظمة هي من الفئات الهامة التي تركز عليها الجمعيات الأهلية في ظل أحداث كورونا، وأن النهضة والتنمية تستلزم فكراً واعياً.

جدول (١٢) إسهامات الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادى للبرامج الصحية (ن=٥٨)

م	إسهامات الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادى للبرامج الصحية	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تستفيد من المنح المقدمة من مؤسسات عالمية	٩	%١٥.٥	٩	%١٥.٥	٤٠	%٦٩	٨٥	١.٤٦	٠.٦٨	٥
٢	تستفيد من منح وزارة الصحة.	١٠	%١٧.٢	٣٥	%٦٠.٣	١٣	%٢٢.٥	١١٣	١.٩٤	٠.٦٣	٤
٣	توفير أجور للأطباء المشاركين فى القوافل الطبية لإنقاذ العمالة غير المنتظمة.	٠	صفر	٠	صفر	٥٨	%١٠٠	٥٨	١	٠.٧٩	٨
٤	توفير تكاليف الندوات وحملات التوعية.	٤٠	%٦٩	١٧	%٢٩.٣	١	%١.٧	١٥٥	٢.٦٧	٠.٤٨	٢
٥	توفير تكاليف علاج المصابين.	٠	صفر	٠	صفر	٥٨	%١٠٠	٥٨	١	٠.٧٩	٨
٦	توفير تجهيز المعامل الطبية.	٠	صفر	٢	%٣.٤	٥٦	%٩٦.٦	٦٠	١.٠٣	٠.٧٦	٧
٧	تجهز الأماكن العلاجية الملائمة.	٤	%٦.٩	٥	%٨.٦	٤٩	%٨٤.٥	٧١	١.٢٢	٠.٧٤	٦
٨	إعداد أدوات تساهم فى حملات التوعية.	٤٤	%٧٥.٩	١٢	%٢٠.٧	٤	%٦.٩	١٦٠	٢.٧٥	٠.٣٣	١
٩	توفير الأجهزة الإعلامية.	٣٣	%٥٦.٩	٢١	%٣٦.٢	٤	%٦.٩	١٤٥	٢.٥	٠.٥٨	٣
١٠	تقيم مستوصفا صحيا.	٠	صفر	٠	صفر	٥٨	%١٠٠	٥٨	١	٠.٧٩	٨
	المجموع:							٩٦	١.٦٥	٠.٦٥	منخفض

يوضح الجدول السابق: إسهام الجمعيات فى تقديم الدعم المادى للبرامج الصحية، حيث أنه جاء فى المرتبة الأولى إعداد أدوات تساهم فى حملات التوعية بمخاطر السلامة المهنية للعمالة غير المنتظمة بمجموع أوزان (١٦٠) ومتوسط مزج (٢.٧٥) وانحراف معياري (٠.٣٣)، يليها فى المرتبة الثانية توفير تكاليف الندوات وحملات التوعية بمجموع أوزان (١٥٥) ومتوسط مرجح (٢.٦٧) وانحراف معياري (٠.٤٨)، يليها فى المرتبة الثالثة توفير الأجهزة الإعلامية للدفاع عن حقوق العمالة غير المنتظمة بمجموع أوزان (١٤٥) ومتوسط مرجح (٢.٥) وانحراف معياري (٠.٥٨)، ويليها فى المرتبة الرابعة الاستفادة من منح وزارة الصحة بمجموع أوزان (١١٣) ومتوسط مرجح (١.٩٤) وانحراف معياري (٠.٥٣)، يليها فى المرتبة الخامسة الاستفادة من المنح المقدمة من مؤسسات عالمية بمجموع الاوزان (٨٥) ومتوسط مرجح (١.٤٦) وانحراف معياري (٠.٦٨)، يليها فى المرتبة السادسة تجهيز الأماكن العلاجية بمجموع أوزان (٧١) ومتوسط مرجح (١.٢٢) وانحراف معياري (٠.٧٤)، يليها فى المرتبة السابعة توفير تجهيز المعامل الطبية بمجموع أوزان (٦٠) ومتوسط مرجح (١.٠٣) وانحراف معياري (٠.٧٦)، يليها فى المرتبة الثامنة توفير أجور للأطباء المشاركين فى علاج العمالة غير المنتظمة بدون مقابل، يليها فى المرتبة الثامنة مكرر فى توفير تكاليف علاج العمالة غير المنتظمة ويليها فى المرتبة الثامنة مكرر أيضاً إقامة مستوصفا صحيا بمجموع أوزان (٥٨) ومتوسط مرجح (١)، وانحراف معياري (٠.٧٩).

وتوضح متوسطاتالاستجابات وجود بعضها فى المستوى الأول من الأهمية وهى كالتالى (إعداد أدوات تساهم فى حملات التوعية، توفير الأجهزة الإعلامية وتوفير تكاليف الندوات وحملات التوعية)، ويقع فى المستوى الثانى للأهمية استفادة الجمعيات الأهلية من منح وزارة الصحة، بينما يقع فى المستوى الضعيف للأهمية كل الاستجابات الأخرى وهى الاستفادة من

المنح المقدمة من مؤسسات عالمية لتقديم الدعم للعمالة غير المنتظمة، وتوفير أجور للأطباء المشاركين فى علاج العمالة غير المنتظمة، وتوفير علاج لهم، وتجهيز معامل طبية، تجهيز أماكن علاجية ملائمة لهم، وإقامة مستوصف صحى، ويعنى ذلك أن الجمعيات لا تقدم الدعم فى مثل هذه الجوانب .

جدول (١٣) إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفنى للبرامج الصحية (ن=٥٨)

م	إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفنى للبرامج الصحية.	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة				
١	توفير الخبراء فى المجال الطبى لخدمة العمالة غير المنتظمة.	٣٠	%٥١.٧	١٨	%٣١	١٠	%١٧.٣	١٣٦	٢.٣٤	٠.٥١	٣
٢	توفير مدربين لتنمية مهارات العمالة غير المنتظمة على الإسعافات الأولية.	٥٨	%١٠٠	٠	صفر	٠	صفر	١٧٤	٣	٠.٠٠	١
٣	توفير مدربين فى المجالات الطبية.	٢٦	%٤٤.٨	١٤	%٢٤.٢	١٨	%٣١	١٢٤	٢.١٣	٠.٦١	٤
٤	تقدم تدريبات على كيفية التعامل مع المشكلات الصحية للعمالة غير المنتظمة.	٣٥	%٦٠.٣	١٠	%١٧.٣	١٣	%٢٢.٤	١٣٨	٢.٣٧	٠.٤٥	٢
٥	يوجد بالجمعيات الأهلية شراكة مع المنظمات العالمية لدعم متضرري العمالة غير المنتظمة.	٥٨	%١٠٠	٠	صفر	٠	صفر	١٧٤	٣	٠.٠٠	١
	المجموع:							١٤٩	٢.٥٦	٠.٣٣	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن: فيما يتعلق بإسهام الجمعيات فى تقديم الدعم الفنى للبرامج الصحية حيث جاء فى المرتبة الأولى توفير مدربين لتنمية مهارات العمالة غير المنتظمة علي الإسعافات الأولية بمجموع أوزان (١٧٤) ومتوسط مرجح (٣) وإنحراف معياري (٠.٠٠)، وفى المرتبة الاولى مكرر يوجد بالجمعيات الأهلية شراكة مع المنظمات العالمية لدعم متضرري العمالة غير المنتظمة بمجموع أوزان (١٧٤) ومتوسط مرجح (٣) وإنحراف معياري (٠.٠٠)، ويليها فى المرتبة الثانية تقديم تدريبات على كيفية التعامل مع مشكلات العمالة غير المنتظمة بمجموع أوزان (١٣٨) ومتوسط مرجح (٢.٣٧) وإنحراف معياري (٠.٥٤)، ويليها فى المرتبة الثالثة توفير الخبراء فى المجال الطبى للتعامل مع العمالة المتضررة بمجموع أوزان (١٣٦) ومتوسط مرجح (٢.٣٤) وإنحراف معياري (٠.٥١)، ويليها فى المرتبة الرابعة توفير مدربين فى المجالات الطبية بمجموع أوزان(١٢٤) ومتوسط مرجح(٢.١٣) وإنحراف معياري (٠.٦١).

وتعكس متوسطات الاستجابات وجود عبارات فى المستوى الأول من الأهمية وهى (توفير مدربين لتنمية مهارات العمالة غير المنتظمة علي الإسعافات الأولية ويوجد بالجمعيات الأهلية شراكة مع المنظمات العالمية لدعم متضرري العمالة غير المنتظمة، حيث ترتبط الجمعيات الأهلية بشراكة مع الهيئات العالمية للإهتمام بصحة العمالة غير المنتظمة في ظل أحداث كورونا ، وها ما أكدت عليه دراسة عيد، أهمية إسهام المنظمات الدولية فى تنشيط تنمية القدرات للمستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية، وتأتى باقى الاستجابات فى المستوى الثانى من الأهمية.

جدول (١٤) البرامج الاجتماعية التى تقدمها الجمعيات الأهلية للعمالة غير المنتظمة (ن=٥٨).

م	البرامج الاجتماعية التى تقدمها الجمعيات الأهلية للعمالة غير المنتظمة.	ك	%	الترتيب
١	تقدم إعانات شهرية للمحتاجين.	٤٧	%٨١	٢
٢	تقدم كفالة لأبناء العمالة غير المنتظمة.	٤٣	%٧٤.١	٣
٣	تقدم مساعدات عينية للأكثر إحتياجا منهم (بطاطين- أدوات مدرسية- ملابس)	٥٨	%١٠٠	١
٤	تجهيز العرائس من أبنائهم.	٣٥	%٦٠.٣	٤
٥	توفير المواد التموينية.	٥٨	%١٠٠	١
٦	دعم العلاج للأسر محدودة الدخل.	١٢	%٢٠.٧	٥

يوضح الجدول السابق البرامج الاجتماعية التى تقدمها الجمعيات الأهلية حيث احتل الترتيب الأول تقديم مساعدات عينية للأكثر إحتياجا منهم وتوفير المواد التموينية بنسبة (١٠٠%)، وجاء فى الترتيب الثانى تقديم إعانات شهرية للمحتاجين بنسبة (٨١%)، وجاء فى الترتيب الثالث تقديم كفالة لأبناء العمالة غير المنتظمة بنسبة (٧٤.١%)، وجاء فى الترتيب الرابع تجهز العرائس من أبنائهم بنسبة (٦٠.٣%)، بينما جاء فى الترتيب الأخير دعم العلاج للأسر محدودة الدخل بنسبة(٢٠.٧%).

ونستنتج من خلال نتائج جدول (٥)، (٨)، (١١)، (١٤) والذين يوضحون البرامج التعليمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية وهم يؤكدون على قبول الفرض الثانى للدراسة والذى مؤداه "من المتوقع أن تتعدد البرامج التى تقدمها الجمعيات الأهلية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة".

جدول (١٥) إسهامات الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادى للبرامج الاجتماعية(ن=٥٨)

م	إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادى للبرامج الاجتماعية.	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	توفير المساعدات الشهرية.	٣٨	٦٥.٥	١٣	%٢٢.٤	٧	%١٢.١	١٤٧	٢.٥٣	٠.٥٥	٣
٢	توفير الكفالة لأبنائهم.	٣٤	٥٨.٦	٧	%١٢.١	١٧	%٢٩.٣	١٣٣	٢.٢٩	٠.٥٨	٥
٣	تمويل حفلات الزفاف الجماعى لابنائهم.	٠	٠	٠	صفر	٥٨	%١٠	٥٨	١	٠.٧٢	٧
٤	تمول شراء احتياجات الأسرة من المواد الغذائية.	٥٨	١٠٠	٠	صفر	٠	صفر	١٧٤	٣	٠.٠٠	١
٥	توفير جهاز العرائس للمحتاجين منهم.	٥٠	٨٦.٢	٧	%١٢.١	١	%١.٧	١٦٥	٢.٨٤	٠.٣١	٢
٦	توفير الملابس.	٢٦	٤٤.٨	٢٤	%٤١.٤	٨	%١٣.٨	١٣٤	٢.٣١	٠.٥١	٤
٧	توفير البطاطين للمحتاجين.	٥٠	٨٦.٢	٧	%١٢.١	١	%١.٧	١٦٥	٢.٨٤	٠.٣١	٢
٨	توفير الدواء للمرضي منهم.	٢٤	٤١.٤	٣٣	%٥٦.٩	١	%١.٧	١٣٩	٢.٣٩	٠.٤٥	٣
٩	تقدم مساعدات عينية للمحتاجين.	٥	٨.٦	٣١	%٥٣.٤	٢٢	%٣٨	٩٩	١.٧٠	٠.٦٦	٦
	المجموع:							١٣٥	٢.٣٢	٠.٤٥	متوسط

يوضح الجدول السابق إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادى للبرامج الاجتماعية حيث جاء فى المرتبة الأولى تمول شراء احتياجات الأسرة من المواد الغذائية بمجموع أوزان (١٧٤) ومتوسط مرجح (٣) وإنحراف معياري (٠.٠٠)، يليها فى المركز الثانى فى توفير جهاز العرائس للمحتاجين منهم وفى المرتبة الثانى مكرر بمجموع أوزان (١٦٥) ومتوسط مرجح (٢.٨٤) وإنحراف معياري (٠.٣١)،يليها فى المرتبة الثالثة توفير الدواء للمرضي منهم فى المرتبة الثالثة توفير المساعدات الشهرية فى المرتبة الثالثة مكرر توفير المساعدات الشهرية بمجموع أوزان (١٣٩) ومتوسط مرجح (٢.٣٩) وإنحراف معياري (٠.٤٥)، ويليها

فى المرتبة الرابعة فى توفير الملابس بمجموع أوزان (١٣٤) ومتوسط مرجح (٢.٣١) وإنحراف معياري (٠.٥١)،يليها فى المرتبة الخامسة توفير الكفالة لأبنائهم بمجموع أوزان (١٣٣) ومتوسط مرجح (٢.٢٩) وإنحراف معياري (٠.٥٨)، يليها فى المرتبة السادسة تقديم المساعدات العينية للمحتاجين بمجموع أوزان (٩٩%) ومتوسط مرجح (١.٧) وإنحراف معياري(٠.٦٦)، يليها فى المرتبة السابعة تمويل حفلات الزفاف الجماعى لأبنائهم بمجموع أوزان (٥٨) ومتوسط مرجح (١) وإنحراف معياري (٠.٧٢)، وتشير متوسطات الاستجابة فيما يتعلق بالإسهام المادى الجمعيات الأهلية فى البرامج الاجتماعية أنها تسهم بمستوى أول من الأهمية فى كلاً من الآتى:(تمول شراء إحتياجات الأسرة من المواد الغذائية، توفير جهاز العرائس للمحتاجين منهم، توفير الدواء للمرضي منهم)، وهي نسبة عالية من الأهمية مما يشير إلى أن الجمعيات تقدم دوراً ملموساً فى الجانب الاجتماعى ويتفق مع ذلك دراسة رشوان (٢٠٠٥) والتي أشارت إلي أنه من الممكن للجمعيات الأهلية أن تلعب دوراً هاماً فى التمكين الاجتماعى للفئات المهمشة والضعيفة، ويقع فى المستوى الثانى كلاً من العبارات الأتية (توفير الكفالة لأبنائهم، توفير ملابس للفقراء منهم، توفير الدواء للمرضى، تقديم المساعدات للمحتاجين)، بينما فى المستوى الضعيف للأهمية تأتى استجابة تمول الجمعيات حفلات الزفاف الجماعى ويرجع ذلك أن الجمعيات الأهلية لا تهتم بإقامة حفلات زفاف جماعية بشكل كبير ولكنها تقدم حالات فردية فقط وتأتي الأهمية النسبية لإسهام الجمعيات الأهلية فى الدعم المادى للبرامج الاجتماعية.

جدول (١٦) إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفنى للبرامج الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة (ن=٥٨)

م	إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفنى للبرامج الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تدريب المتطوعين على أهمية العمل الخيرى مع الفئات المحتاجة.	٤٩	%٨٤.٥	٨	١٣.٨	١	%١.٧	١٦٤	٢.٨٢	٠.٣٠	١
٢	تقدم الجمعيات الأهلية على جمع التبرعات للتعامل مع إحتياجات العمالة	٤٠	%٦٩	١٤	٢٤.١	٤	%٦.٩	١٥٢	٢.٦٢	٠.٤٢	٢
٣	عمل أبحاث اجتماعية للعمالة لتمييز مستحقى الخدمة.	٣٨	%٦٥.٥	١٥	٢٥.٩	٥	%٨.٦	١٤٩	٢.٥٦	٠.٥١	٣
٤	توفير أخصائين اجتماعيين للعمل مع الحالات مستحقى الخدمة من العمال.	٨	%١٣.٨	صفر	صفر	٥٠	%٨٦.٢	٧٤	١.٢٧	٠.٧١	٤
المجموع:								١٣٥	٢.٣٢	٠.٤٨	متوسط

يوضح الجدول السابق إسهام الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفنى للبرامج الاجتماعية حيث جاء فى المرتبة الأولى فى تدريب المتطوعين على أهمية العمل الخيرى للفئات المحتاجة بمجموع أوزان(١٦٤) ومتوسط مرجح (٢.٨٢) وإنحراف معياري (٠.٣٠)، يليها فى المرتبة الثانية تقدم الجمعيات الأهلية علي جمع التبرعات للتعامل مع إحتياجات العمالة غير المنتظمة بمجموع أوزان (١٥٢) ومتوسط مرجح (٢.٦٢) وإنحراف معياري (٠.٤٢)، يليها فى المركز الثالث فى عمل أبحاث اجتماعية للعمالة غير المنتظمة لتمييز مستحقى الخدمة بمجموع أوزان (١٤٩) ومتوسط مرجح (٢.٥٦) وإنحراف معياري (٠.٥١)، يليها فى المركز الرابع بتوفير أخصائين اجتماعيين للعمل مع الحالات مستحقى الخدمة من العمال بمجموع أوزان (٧٤) ومتوسط مرجح (١.٢٧) وإنحراف معياري (٠.٧١).

وبالنظر إلى متوسطات الاستجابات نجد أن الجمعيات الأهلية تدعم البرامج الاجتماعية بصورة كبيرة حيث تقع ثلاث استجابات فى المستوى الأول وهى (تدريب المتطوعين على أهمية العمل الخيرى للفئات المحتاجة، تقدم الجمعيات الأهلية علي جمع التبرعات للعمالة غير المنتظمة، عمل أبحاث اجتماعية للعمالة غير المنتظمة لتميز مستحقى الخدمة) فالتدريب والتأهيل من أهم محاور تطوير المنظمات الأهلية، وهذا ما أوضحته دراسة رشوان (٢٠٠٥) وبركات (٢٠٠٦) حيث أشاروا إلى أنه من الضرورى تدريب وتأهيل العاملين بالمنظمات الأهلية لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية، ولعل تنمية قدرات العاملين بالمنظمات الأهلية تأخذ بعداً هاماً من حيث الحاجة إلى الاهتمام بها، نظراً لأنها تضم عدد كبير من المتطوعين وتنقصهم فى بعض الأحيان القدرة على التعامل مع المشكلات المجتمعية وخاصة في ظل الأحداث التي يعيشها العالم اليوم من جائحة كورونا. بينما نجد الاستجابة التى تقع فى المستوى الضعيف للأهمية هى توفير أخصائيين اجتماعيين، ويعد ذلك من الصعوبات التى تواجه الدعم، وتأتى الأهمية النسبية لإسهام الجمعيات الأهلية فى الدعم الفنى لبرامجها الاجتماعية.

جدول (١٧) يوضح ترتيب إسهامات الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادي لبرامج الجمعيات الأهلية التي تقدمها للعمالة غير المنتظمة.

م	إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي	مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
١	إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للبرامج التعليمية.	١٨٣	١.٩٤	٠.٦٨	٢
٢	إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للبرامج الإقتصادية.	١٠٩	١.٨٨	٠.٦٥	٣
٣	إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للبرامج الصحية.	٩٦	١.٦٥	٠.٦٥	٤
٤	إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للبرامج الإجتماعية.	١٣٥	٢.٣٢	٠.٤٥	١
٥	**الإسهامات ككل:**	١٣١	١.٩٤	٠.٦١	متوسط

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: ترتيب إسهامات الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادي لبرامج الجمعيات الأهلية التي تقدمها للعمالة غير المنتظمة، حيث جاءت كالتالي:

- في التصنيف الأول: إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للبرامج الإجتماعية وذلك بمتوسط حسابي (٢.٣٢) وانحراف معياري (٠.٤٥)، وفي التصنيف الثاني: إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للبرامج التعليمية وذلك بمتوسط حسابي (١.٩٤) وانحراف معياري (٠.٦٨)، وفي التصنيف الثالث: إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للبرامج الإقتصادية وذلك بمتوسط حسابي (١.٨٨) وانحراف معياري (٠.٦٥)، وفي التصنيف الرابع: إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي للبرامج الصحية وذلك بمتوسط حسابي (١.٦٥) وانحراف معياري (٠.٦٥).
- وجاءت إسهامات الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادي لبرامج الجمعيات الأهلية التي تقدمها للعمالة غير المنتظمة بشكل عام وذلك بمتوسط (١.٩٤) وإنحراف معياري (٠.٦١)، بمستوي متوسط، **وهذا ما يؤكد الفرض الثالث للدراسة والذي أشار إلي "أنه من المتوقع أن يكون مستوي إسهام الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة متوسط".**

جدول (١٨) يوضح ترتيب إسهامات الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفني لبرامج الجمعيات الأهلية التي تقدمها للعمالة غير المنتظمة.

م	إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المعنوي	مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
١	إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني للبرامج التعليمية.	١٣٥	٢.٣	٠.٥١	٣
٢	إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني للبرامج الإقتصادية.	١٠٣	١.٨٧	٠.٦٥	٤
٣	إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني للبرامج الصحية.	١٤٩	٢.٥٦	٠.٣٣	١
٤	إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني للبرامج الإجتماعية.	١٣٥	٢.٣٢	٠.٤٥	٢
٥	**الإسهامات ككل:**	١٣٠	٢.٢٦	٠.٤٨	متوسط

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: ترتيب إسهامات الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفني لبرامج الجمعيات الأهلية التي تقدمها للعمالة غير المنتظمة، حيث جاءت كالتالي:

- في التصنيف الأول: إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني للبرامج الصحية وذلك بمتوسط حسابي (٢.٥٦) وإنحراف معياري (٠.٣٣)، وفي التصنيف الثاني: إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني للبرامج الإجتماعية وذلك بمتوسط حسابي (٢.٣٢) وإنحراف معياري (٠.٤٥)، وفي التصنيف الثالث: إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني للبرامج التعليمية وذلك بمتوسط حسابي (٢.٣) وإنحراف معياري (٠.٥١)، وفي التصنيف الرابع: إسهامات الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني للبرامج الإقتصادية وذلك بمتوسط حسابي (١.٨٧) وإنحراف معياري (٠.٦٥)، وجاءت إسهامات الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم الفني لبرامج الجمعيات الأهلية التي تقدمها للعمالة غير المنتظمة بشكل عام وذلك بمتوسط حسابي (٢.٢٦) وإنحراف معياري (٠.٤٨)، بمستوي مرتفع، وهذا يرفض الفرض الرابع للدراسة **والذي مؤداه "من المتوقع أن يكون مستوي إسهام الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة متوسط".**

خامسا: تحديد الصعوبات التي تواجه إسهامات الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.

جدول (١٩) يوضح الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة من وجهة نظر العاملين أنفسهم. (ن=٥٨).

م	الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب		
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	ضعف التمويل بكافة صوره.	٥٠	٨٦.٣	٨	١٣.٧	٠	٠	١٦٦	٢.٨	٠.٣٩	٢
٢	عدم الإعلان الكافي لبرامج التوعية التي تقدمها المنظمة .	٤٣	٧٤.٢	١٣	٢٢.٤	٢	٣.٤	١٤٨	٢.٥	٠.٤٢	٤
٣	انشغال الجمعية وتركيزها على تحقيق الأهداف الرئيسية لها.	٤٠	٦٩	١٠	١٧.٣	٨	١٣	١٤٨	٢.٥	٠.٤٣	٥
٤	لا أحد يثق فى المعلومات التى تقدمها الجمعية للعمالة غير المنتظمة	٢٢	٣٧.٩	٢٠	٣٤.٥	١٦	٢٧.٦	١٢٢	٢.١	٠.٥٥	٨
٥	قلة توافر الإمكانيات المادية لتنفيذ برامج التوعية للعمالة.	٤٨	٨٢.٧	١٠	١٧.٣	٠	٠	١٦٤	٢.٨	٠.٤٠	٣
٦	ضعف تواجد الأخصائين الإجتماعين بالجمعيات الأهلية.	٥٣	٩١.٤	٣	٥.١	٢	٣.٥	١٦٧	٢.٨	٠.٣٨	١
٧	ضعف الترابط الواضح بين	٢٥	٤٣.١	١٨	٣١	١٥	٢٥.٩	١١٦	٢	٠.٥٧	٩

	أهداف المنظمة وتنمية وعي العمالة غير المنتظمة.									
٨	تركيز اهتمام المنظمة على تحقيق الأهداف الرئيسية لها(الأولية).	٣٢	٢٥.٢	١٠	١٢.٢	١٦	٢٧.٦	١٣٢	٢.٢	٠.٥١	٦
٩	اعتقادهم بعدم جدوى برامج وأنشطة المقدمة للعمالة غير المنتظمة لحل مشكلاتهم.	٢٤	٤١.٤	٢٣	٣٩.٦	١١	١٩	١٠٩	١.٩	٠.٦١	١٠
١٠	عدم إدراج خطة سنوية واضحة ومحددة للتعامل مع مشكلات العمالة غير المنتظمة.	٢٦	٤٤.٧	٢٨	٤٨.٣	٢	٣.٥	١٢٦	٢.٢	٠.٥٣	٧
المجموع:	١٤٠	٢.٣٨	٠.٤٨	مرتفع							

يبين الجدول السابق أهم الصعوبات التي تواجه العاملين بالجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة من وجهة نظر العاملين أنفسهم حيث جاء في المستوي الأول أن أهم تلك المعوقات جاءت كالتالي: ضعف تواجد الأخصائين الإجتماعين بالجمعيات الأهلية وذلك بمجموع أوزان (١٦٧) ومتوسط حسابي (٢.٨) وانحراف معياري (٠.٣٨)، ضعف التمويل بكافة صوره وذلك بمجموع أوزان (١٦٦) ومتوسط حسابي (٢.٨) وانحراف معياري (٠.٣٩)، ثم جاء بعد ذلك قلة توافر الإمكانيات المادية لتنفيذ برامج التوعية للعمالة غير المنتظمة وذلك بمجموع أوزان (١٦٤) ومتوسط حسابي (٢.٨) وانحراف معياري (٠.٤٠)، وجاء في المستوي الثاني عدم الإعلان الكافي لبرامج التوعية التي تقدمها المنظمة وذلك بمجموع أوزان (١٤٨) ومتوسط حسابي (٢.٥) وانحراف معياري (٠.٤٢)، ثم انشغال الجمعية وتركيزها على تحقيق الأهداف الرئيسية لها وذلك بمجوع أوزان (١٤٨) ومتوسط حسابي (٢.٥) وانحراف معياري (٠.٤٣)، تركيز اهتمام المنظمة على تحقيق الأهداف الرئيسية لها (الأولية) وذلك بمجوع أوزان (١٣٢) ومتوسط حسابي (٢.٥) وانحراف معياري (٠.٥١)، وجاء في المستوي الثالث والاخير لا أحد يثق فى المعلومات التى تقدمها الجمعية للعمالة غير المنتظمة وذلك بمجوع أوزان (١٢٢) ومتوسط حسابي (٢.٢) وانحراف معياري (٠.٥٣)، ثم بعد ذلك ضعف الترابط الواضح بين أهداف المنظمة وتنمية وعي العمالة غير المنتظمة وذلك بمجوع أوزان (١١٦) ومتوسط حسابي (٢) وانحراف معياري (٠.٥٧)، ثم اعتقادهم بعدم جدوى برامج وأنشطة المقدمة للعمالة غير المنتظمة لحل مشكلاتهم وذلك بمجوع أوزان (١٠٩) ومتوسط حسابي (١.٩) وانحراف معياري (٠.٦١).

ويتضح من نتائج الجدول بشكل عام أن متوسط الصعوبات (٢.٣٨) وإنحراف معياري (٠.٤٨) بمستوي مرتفع، وهذا ما يؤكد الفرض الخامس بأنه "من المتوقع أن يكون مستوي الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني والمادي للعمالة غير المنتظمة مرتفع".

النتائج العامة للدراسة في ضوء فروضها.

١. قبول الفرض الأول للدراسة والقائل بأنه من المتوقع أن تتنوع المشكلات التى يعانى منها العمالة غير المنتظمة.
٢. قبول الفرض الثانى للدراسة والقائل بأنه من المتوقع أن تتعدد البرامج التى تقدمها الجمعيات الأهلية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.
٣. قبول الفرض الثالث للدراسة والقائل بأنه من المتوقع أن يكون مستوي إسهام الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة متوسط.

٤. رفض الفرض الرابع للدراسة والقائل بأنه من المتوقع أن يكون مستوي إسهام الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة متوسط.
٥. قبول الفرض الخامس للدراسة والقائل بأنه من المتوقع أن يكون مستوي الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني والمادي للعمالة غير المنتظمة مرتفع.

- رؤية مستقبلية لطريقة تنظيم المجتمع فى تفعيل اسهامات الجمعيات الأهلية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.

الموقف الحالى للجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات للعمالة غير المنتظمة، تقدم تلك الجمعيات مجموعة من البرامج التنموية والمتمثلة في:

برامج تعليمية برامج صحية برامج اقتصادية برامج اجتماعية

ولكى تؤدى هذه البرامج دورها بنجاح لابد لها من مسانده من حيث بنائها أو محتواها وتقدم تلك الجمعيات دعماً لها يتمثل في:

* دعماً مادياً * دعماً فنياً

إلى انه يقابلها صعوبات عند دعمها لهذه البرامج ويأتى أهم هذه الصعوبات متمثلة فى:-

١- صعوبات متمثلة فى التمويل بكافة صوره.
٢- قلة تواجد الأخصائين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية مجتمع البحث.

- الأسس التى تقوم عليها الرؤية المستقبلية:

١. نتائج الدراسات السابقة. ٢. تحليل الإطار النظري. ٣. نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث.

- الأهداف التي تسعى إلي تحقيقها الرؤية المستقبلية: يتمثل الهدف العام لهذه الرؤية المستقبلية في: تفعيل دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.

- ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية الآتية.

- الوصول إلى آليات تنمية الموارد البشرية فى الجمعيات الأهلية.
- تطوير برامج الموجودة بالجمعيات الاهلية بما يتلائم مع المتغيرات العالمية المعاصرة وخاصة في ظل أحداث كورنا (covid 19)

- أماكن تطبيق الرؤية المستقبلية: الجمعيات الأهلية محل الدراسة.

- وحد ة العمل:

- اللجان المشتركة. - الأخصائيون الاجتماعيون (المنظم الاجتماعي).
- أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية. - مديرى البرامج والمشاريع.
- رؤساء اللجان. - أعضاء الجمعية. - المستفيدين من الجمعية.

- نماذج تنظيم المجتمع المستخدمة في الرؤية المستقبلية:

أ. **نموذج العمل مع مجتمع المنظمة:** وهنا يجب على المنظم الاجتماعى أن يعمل على تطوير الجمعيات الأهلية ولك من خلال القيام بالأتي:

- دراسة الصعوبات التى تواجه تحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها.
- العمل على تدعيم العلاقة بينه كجهاز مهنى وبين الجهاز الإدارى الموجود بالجمعيات.
- الوقوف على أراء العمالة غير المنتظمة من الجمعيات فيما يقدم لها من خدمات.
- التنسيق بين لجان الجمعيات الأهلية ومشاريعها المختلفة.
- دراسة احتياجات العمالة غير المنتظمة والعمل على إشباعها.
- التأثير على اتخاذ القرارات داخل الجمعيات وذلك لما يخدم العمل المهنى وتلك الفئة.

- استراتيجيات تنظيم المجتمع المستخدمة في صياغة الرؤية المستقبلية:

تعتبر الإستراتيجية إحدى المتغيرات الأساسية التى يستخدمها النظم الاجتماعى كأداة عملية لتحقيق أهداف الممارسة والتدخل المهنى بطريقة وقد استعارت طريقة تنظيم المجتمع مصطلح الاستراتيجية من العلوم العسكرية للتعبير عن المجتمع الذى يستخدمه أخصائى تنظيم المجتمع للتأثير فى سكان المجتمع (خاطر،٢٠٠٢،ص.٢٣٦)، ونظراً لتعدد الاستراتيجيات فى تنظيم المجتمع سوف يركز الباحث على الاستراتيجيات التى تتفق مع الدراسة الحالية فى ضوء الإطار النظرى الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الميدانية فى الآتى:

١) **استراتيجية التنسيق بين المنظمات:** وسيتم التركيز منها على استراتيجيات وهما:

أ- استراتيجية ازدواج الخدمات. ب- استراتيجية التكتل.

(أ) استراتيجية ازدواج الخدمات: بمعنى التنسيق بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض فى مختلف أنحاء المدينة وخلق شبكة معلوماتية عريضة عن الجمعيات الأهلية يتاح بها كل ما يخص الجمعيات والتنسيق بينهما وبين الجمعيات الأخرى فى المجتمع،وذلك لعدم إهدار الموارد.

(ب) استراتيجية التكتل: أى تعاون جميع الجمعيات الأهلية لتحقيق هدف مشترك.

٢) **استراتيجية المشاركة:** وسيتم التركيز فيها على:

(أ) **استراتيجية الإمداد بالموظفين:** حيث كان من أهم نتائج الدراسة أنه لا يوجد أخصائيين اجتماعيين كافيين للخدمات التي تقدم، فتنادى هذه الاستراتيجية بضرورة جذب أكبر عدد من المشاركين فى تقديم كافة الأنشطة والخدمات والبرامج التى تقدمها الجمعيات الأهلية محل الدراسة مع إعداد دورات تدريبية لهم لثقلهم مهنياً.

٣) استراتيجيات المحافظة على استقرار المنظمة:

(أ) استراتيجية المحافظة على الوضع القائم: تقوم على أساس أن النظام الحالى للجمعيات الأهلية محل الدراسة هو أفضل ما يمكن القيام به حدود الواقع، وينصب الجهد الأساسى فى هذه الاستراتيجية على زيادة كفاءة البرامج المقدمة وتوسيع نطاقها.

(ب) استراتيجية تحسين قدرة المنظمة على حل مشكلاتها: ويتم ذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات عن أداء الجمعيات الأهلية والإهتمام بعملية التغذية العكسية من أجل التخطيط لإصلاح جوانب القصور وسوء الأداء، ودريب أعضاء الجمعيات الاهلية ومديرى البرامج على حل المشكلات والتعامل مع الصعوبات التى تواجههم، وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين الذين سوف يعملون فى الجمعيات الأهلية على إجراء البحوث التطبيقية وتقديم المشورة والقيام بالبرامج التدريبية.

- **أدوار المنظم الاجتماعى المستخدمة:** ويأتي من أهم الأدوار: الوسيط – المساعد – الممكن – المخطط – المحلل.

- أدوات طريقة تنظيم المجتمع المستخدمة:

- **الاجتماعات:** مع مجلس الإدارة، المكتب التنفيذى، مع أعضاء الجمعيات ومع العمالة.
- **الندوات:** مع العمالة غير المنتظمة لإلقاء الضوء على مشكلاتهم التى ينبغى على المنظم أن يستشير المجتمع لحلها.
- **اللجان:** داخل الجمعية ومع أعضاء الجمعيات الأهلية.
- **مقترحات:** في إطار الدراسة يجب أن تقوم الجمعيات الاهلية بما يلي:

١. ضرورة التنسيق بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض للحصول علي الدعم المادي المطلوب لتنفيذ كافة البرامج التي تخدم العمالة غير المنتظمة.
٢. تقديم كافة صور الدعم المادي لكافة البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية للعمالة غير المنتظمة.

٣. ضرورة إنشاء شبكة بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض لتقديم كافة أنواع الدعم المعنوي للبرامج والخدمات التي تقدم للعمالة غير المنتظمة.
٤. الإهتمام بتقدير إحتياجات العمالة غير المنتظمة وذلك للوقوف علي ترتيب الأولويات اللازمة التي تحتاج غليها الجمعيات الأهلية.
٥. تفعيل كافة المبادرات التي تضعها الجمعيات الأهلية لصالح العمالة غير المنتظمة مع التركيز علي أهدافها.

المراجع العربية:

إبراهيم، سيد سلامة (٢٠٠٥). دور الجمعيات الأهلية فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة (دراسة ميدانية مطبقة على جمعيتى الأعمال والأسر المنتجة بأسوان)، بحث منشور فى المؤتمر العلمى الثامن عشر للخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

أبو المعاطي، ماهر (٢٠٠٧). الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، "أسس نظرية ـ نماذج تطبيقية"،القاهرة، مكتبة زهراء الشرق،ط١.

إحسان، شيرين محمد (٢٠٢٠). مقياس تمكين وبناء قدرات العمالة غير المنتظمة إجتماعيا وإقتصاديا، بحث منشور بمجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، أكتوبر ٢٠٢٠.

الباز، شهيرة (١٩٩٧). المنظمات العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين، محددات الواقع وأفاق المستقبل، القاهرة، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٢٠).

الدمرداش، نعمات محمد (٢٠٠٠). أسس البحث فى الخدمة الاجتماعية، القاهرة، بل رنت للطباعة، ص٣٠٩.

الرشيدى، ملاك أحمد (١٩٩٥). دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى تدعيم جهود مكافحة المخدرات، المؤتمر الدولى الحادى عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، مجلد رقم ١٨٩.

السروجي، طلعت مصطفى & حسن، فؤاد حسين (٢٠٠٣). التنمية الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة، القاهرة، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى.

المعهد القومى للتخطيط، (٢٠٢٠) تأثير أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وزراة التخطيط، مصر.

بدران، هدي (١٩٩٩)نساء مسئولات عن أسر،القاهرة، المجلس القومي للأمومة والطفولة، المجلس القومي للسكان.

بركات، وجدى محمد (٢٠٠٦). واقع استخدام أسلوب المشورة المهنية فى منظمات المجتمع المدنى، بحث منشور بمجلة كلية الخدمة الإجتماعية والدراسات الإنسانية بجامعة حلوان.

بركات، وجدي محمد & شعبان، يسري (٢٠٠٢). نحو برنامج مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لمساعدة جمعيات تنمية المجتمع المحلي في مواجهة تحديات العولمة، دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع بمحافظة القاهرة، بحث منشور بمجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، عدد أكتوبر.

تقرير دار الخدمات النقابية والعمالية، (٢٠٢٠).

توفيق، هدى (٢٠٠١). دور الجمعيات الأهلية فى النهوض بالمرأة المعيلة من خلال القروض الصغيرة، بحث منشور، المؤتمر العلمى الرابع عشر للخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

ثابت، أحمد (٢٠٠٦). الدور السياسى الثقافى للقطاع الأهلى، القاهرة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

حسين، محمد سيد (٢٠١٥) المتطلبات التربوية للعمالة الموسمية كمدخل للتنمية البشرية في محافظة أسيوط، بحث منشور بمجلة كلية التربية بجامعة أسيوط، العدد الأول،المجلد (٣١).

خاطر، أحمد مصطفى (٢٠٠٢). طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع (مدخل لتنمية المجتمع المحلى)، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

رحيم، نصر علي (٢٠٢٠). دور المبادرات التطوعية بالجمعيات الأهلية في دعم العمالة غير المنتظمة، بحث منشور بكلية الخدمة الإجتماعية جامعة الفيوم.
رشوان، أحمد صادق (٢٠٠٥). التكامل بين الجمعيات الأهلية وتمكين المرأة المعيلة، المؤتمر العلمى الثامن عشر للخدمة الاجتماعية، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان.
سلامة، أمل محمد (٢٠٠٩). دور منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق التنمية المستدامة مع وضع تصور مقترح لتفعيل دورها (دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بحى المنتزه بالأسكندرية)، المؤتمر العلمى الدولى الثانى والعشرون للخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.
سليمان، نادية حليم (١٩٩٥). الفقر والنساء المعيلات، الأبعاد وسبل المواجهة، مجموعة عمل الجمعيات غير الحكومية للإعداد لمؤتمر بكين، لجنة الدراسات والتقارير.
شفيق، محمد (١٩٩٤). البحث العلمى والخطوات المنهية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.
عبد اللطيف، رشاد أحمد (٢٠١١). أخطاء أساليب تنمية الموارد المالية بالمؤسسات الأهلية (دراسة مطبقة بجمعيات تنمية المجتمع بمحافظة القاهرة)، المؤتمر العلمى السادس للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٩-١٢ ديسمبر.
حسن، عبدالباسط محمد (١٩٩٨). أصول البحث الاجتماعى، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١٢، ص١٧٥.
عبدالحميد، ندي اشرف (٢٠١٩). تقييم دور بعض الجمعيات الأهلية الداعمة لتحين نوعية الحياة لأسر مرضي السرطان، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، قسم العلوم الإنسانية البيئية.
عبدالعال، عبدالحليم رضا وآخرون (١٩٩٦). تنظيم المجتمع "نظريات وقضايا"، الكتاب الثانى، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر.
عبداللطيف، رشاد أحمد (٢٠٠٧). تنمية المجتمع المحلى، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١.
عبداللطيف، رشاد أحمد (٢٠١١). إدارة المؤسسات الاجتماعية، فى حصة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط١.
عبدالمقصود، خليل (٢٠٠٠). مؤشرات تخطيطية لدعم دور الجمعيات الأهلية لتمكين الإناث من حقهن فى التعليمن بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثامن، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.
عصام الدين، إبراهيم& المدنى، محمد عبدالعزيز (١٩٩٢). المنهج العلمى فى بحوث الخدمة الاجتماعية ، القاهرة، دار السعيد للطباعة.
علام، اعتماد محمد (٢٠١٧). العمال والتحويلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعاصرة، ط١، عالم الكتاب، القاهرة.
غباري، أمل محمد سلامة (٢٠٢٠). طريقة تظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية بين الأسس النظرية وقضايا الممارسة المهنية، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ط.١.
فهمي، محمد سيد (٢٠٠١). تقوم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ط١.
قاسم، هبه محمد (٢٠٠٠) التحديات التي تواجه المرآة العربية في عملية التنمية وأفاقه للمستقبل ،القاهرة ، المجلس القومي للمرآة.
قانون الجمعيات الأهلية (٢٠١٩)، رقم (١٤٩).
قانون رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٢٠، مادة رقم (٢)

قرار مجلس الوزراء، (٢٠٢٠) رقم (٧٧٦) ، بشان المتضررين العمالة غير المنتظمة.
لطفي، نجية (٢٠١٠). مفاهيم وقضايا مستخدمة فى المنظمات الغير حكومية فى كوادر العمل بالمنظمات غير الحكومية، المكون النظرى للبرنامج،القاهرة، جمعية شبان المسلمين، المسيحيين، مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية.
محمود، محمد محمد& ناجى، أحمد عبدالفتاح (٢٠٠٧). التنمية فى ظل عالم متغير، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.
مدكور، إبراهيم (١٩٩٢). المعجم الوجيز، تونس، مكتبة دار الشباب.
مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار (٢٠٢٠). التابع رئاسة مجلس الوزراء، مصر.
معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المرتبطة بها(١٩٨٣). القاهرة، الأمانة العامة، لإدارة العمل الاجتماعى.
مزيـــــــاد، سمر محمد (٢٠٠٠) مشروعات المرآة الصغيرة في القطاع غير الرسمي في ظل سياسة الإصلاح الإقتصادي،القاهرة، المجلس القومي للمرآة
منشورات وزارة القوي العاملة (٢٠٢٠).
منظمة الشفافية الدولية، (٢٠٠٧). معوقات التنمية في العالم، شيبرد الألمانية.
منظمة العمل العربية (٢٠١٧). تنفيذ برامج التنمية المستدامة، مؤتمر العمل العربي.
منقريوس، نصيف فهمى (١٩٩٦). تنمية الموارد البشرية والخدمة الاجتماعية، بحث منشور، المؤتمر العلمى التاسع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
وزارة التضامن الإجتماعي، (٢٠٢٠).

المراجع الأجنبية:

AbdelHadi, i. (2006). Role of Non-Governmental Organization in supporting and developing small scale Enterprises Sector. Palstine: quds univerisity press.

Streetumar Thueiyil and Thrivi kraman Pillai, (2010). State, Civil Society and Development, Information and Communication Technologies and Making of Rural Network Society in India, Hong Kong University of Science and Technology peoples Republic of China.

Hermoso Jocelum Clare R Lusa and Carmen Geanina, (2012). Civil Society's Role in promoting local development In Countries, a Comparative Study of The Philippines and International Social Work.

Martinez Brawley, (2006). The Role of Social work in Integreated Rural Development, Dept of sociology, Pennsylvania, U.S.A.

Ursule sharma: women's work, class, and Urban Household, A study of shimal, North India, N.Y, Travistok Publication 1989.

Josefh Chelver, (2012). People Communications and Organization, Pergemon press, N.Y.

Honby A.S and Others (1999). The Advanced Learnerss Dictionary of Current English.

Beneficiary Perceptions of women's NGO, (2007). Activities in Atewalbom united state, Nigeria.

Carter, James R. (2019). Community organizing, USA, SAGE Publications' Encyclopedia of Governance.

Fulcher, James & Scott, John (2003) Household in Sociology, published in The United States by Oxford university press Inc, Second edition.